مفهوم التفسير المقارن نشأته واهميته وجهود العلماء فيه - بحث مستل من اطروحة دكتوراه - باشراف صاحب الترقية

THE TERM OF COMPERATIVE EXPOSITION THE ORIGINATION, THE IMPORTANCE, AND THE EFFORTS OF SCHOLARS ON IT A RESEARCH UNSHEATHED FROM A DISSERTATION, SUPERVISED BY THE OWNER OF UPGRADE

أ.م.د. عبد القادر عبد الحميد القيسي

كلية العلوم الاسلامية / جامعة بغداد

PRO. ABDULQADIR ABDULHAMEED ALQAISI
BAGHDAD UNIVERSITY – COLLEGE OF ISLAMIC SCIENCES

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن القرآن كتاب الله وكلامه وكما أنه ليس لله نهاية، فكذلك لا نهاية لفهم كلامه. إنما يفهم كلٌ بمقدار ما يفتح الله عليه. ولكل ذي علم فيه مقال، ولكل ذي فهم فيه رأي، فهو أصل العلوم كلها كعلم الاعتقاد والفقه وأصوله وعلم النحو واللغة، وعلم الزهد في الدنيا وأخبار الآخرة، واستعمال مكارم الأخلاق.

وإن هذه العلوم وإن كثر عددها وانتشر في الخافقين مددها، فغايتها بحر قعره لا يدرك، ونهايتها طود شامخ لا يستطاع إلى ذروته أن يسلك، وهذا يفتح لعالم بعد آخر من الأبواب ما لم يتطرق إليه المتقدمون.

وليست المقارنة إلا ضرباً من ضروب النقد يتميز بها الرديء من الجيد، وتظهر بها وجوه القوة والضعف في الأعمال، وهي بذلك تتطلب قوة علمية وحاسة نقدية تمكن الباحث من القدرة على الملاحظة، وإدراك وجوه الاتفاق والافتراق بين الأشياء المتقاربة والمتماثلة.

ولما كان جو التنافس غير مقصور على ميادين وحدها، فإن حركة التفسير للقرآن الكريم هي الأخرى قد اصطبغت بهذه الصبغة عبر العصور، ولا يزال أغلب المفسرين يذكرون في مطالع تفاسيرهم الأسباب التي حملتهم على وضع تلك المصنفات، ويأتي في مقدمة تلك الأسباب ما فاتهم من أمور

في التفاسير السابقة، فأرادوا أن يجردوا التفسير منها، أو ما وقفوا عليه من جوانب الحسن وأن يأتوا بمثلها أو يزيدوا عليها.

الدافع لاختيار البحث والحاجة إليه:

عظمت رغبتي في البحث محاولة مني ماثلة بأسلوب جديد في تفسير كتاب الله تعالى، وهي محاولة مقارنة الأقوال بين المفسرين ودراسة معاني الآيات في المناهج والاتجاهات، وهي جديرة بالدراسة والتأمل، وإغناء مختلف معارف التفسير وأصوله بمسائلها العديدة، وفوائدها الجليلة.

وإني أرى أن التفسير من أصعب العلوم في رسم منهجٍ لدراسته، لما عُلِم من طرائق المفسرين في كتبهم حيث جعلوها مجالاً لتطبيقات علومٍ أخرى أبعدتها عن علم التفسير.

والذي حملني على الشروع في عملي هذا، أنّي لم أجد أحداً قديماً وحديثاً من عمل كتاباً يحتوي على فنون معانيه، إذ انه مشروع قائم على طرح آراء علماء المدارس الإسلامية المتعددة حول الآيات القرآنية بروح علمية محضة، ليقارن بينها بطريقة علمية خالية من الحكم المسبق، أو إنكار الطرف الآخر.

ولست أزعم لنفسي إذ يكون هناك من الدارسين من هو أولى وأجدر ولكني ابتدئ خطوة أرجو أن تليها خطوات تكمل المسير تهذيباً وزيادة لما يتطلب الإكمال او التتميم من توجيه وتصحيح.

ولا يخفى ان دراسة المقارنة ظهرت في مجالات علمية شتى، كالفقه والأدب والنفس والأديان والقانون والاقتصاد وغيرها.

لكن الذي أجده في مجال بحثي في علم التفسير قد تأخر ظهوره علماً أن نضوجه مستو على سوقه منذ زمن المفسرين الأول والمتمثلة بالطبري رحمه الله تعالى.

وأختم فقرتي بما يأتي:

١. تصحيح مسار التفسير، وضبطه بقواعد علمية مدروسة، وتخليصه من الأقوال الضعيفة المبنية على أسس غير سليمة، وإبراز القول الراجح القائم على الدليل الصحيح، والحجة القوية.
٢. افتقار المكتبة الإسلامية بشكل عام والمكتبة التفسيرية بشكل خاص، إلى ما يحدد منهجه التكاملي، والذي هو من أنفس ما أنتجته حضارة الإسلام، وتوظيفه ميدانيا بالحاضر والمستقبل.

٣. يعدُّ التفسير المقارن أساس تأصيل الدراسات القرآنية، إذ بدوره الفعال يعيد توثيق الصلة القرآنية لمختلف العلوم الإسلامية، ويعرضها على أساس توجيهاته، المتمثلة بجوانب عدة.

٤. فتح الباب وفسح المجال أمام الباحث المقتدر لإبداء رأي اجتهادي جديد مدعَّم بدليل يراه أقوى سندًا من كل ما عليه من أدلة للمجتهدين.

٥. التصدي لكثير من الآراء التقليدية حول تفسير القرآن الكريم ولغته وبيانه، وتقديم البدائل المرضية عن هذه الآراء خدمة ودفاعاً عن النص القرآني.

٦. نبذ التعصب المقيت الذي مزق الأمة، الحاصل في المتساهل المتهتك، والمتطرف الغال.

منهجية البحث:

١. آليت في دراستي أن التزم بذكر الأدلة لغرض الإيضاح ووصول المعلومة بالتطبيق لكل ما آتي به في مجالات البحث، بالرغم من تنوع الانتقالات فيه من باب إلى باب وفصل إلى فصل وهكذا لمنتهاه.

٢. تناولت ما أصلّت من تعريف بأركانه الأربعة: الأقوال والمناهج والاتجاهات وإعمال الترجيح فيها، إذ إن صلب دراستي بُنيت عليها، ذلك ان المقارنة فيها خاضعة لها ببيان مختلفه ومتفقه.

٣. بحثت في الدراسات القديمة والحديثة المتنوعة، للوقوف على مضمون هذا المعلم المولود وكان بحق مخاضا عسيرا، ألمس قدرة الله تعالى بالمعية في تذليل بزوغه.

٤. عزوت الآيات القرآنية الواردة في البحث إلى سورها مع ذكر رقم الآية ملتزماً رسم المصحف العثماني، مع عزوها في الحواشي.

٥. خرجت الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية؛ فما كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت به، وإن لم يكن فيهما ذكرتُ حكمه.

٦. وثقت النصوص من مصادرها الاصلية توثيقاً علمياً دقيقاً، سواء ما نقل نصاً أم اقتباساً.

٧. عرفت بالمصطلحات العلمية الواردة في الأطروحة من حيث اللغة والاصطلاح.

٨. عملت فهرسا يساعد القارئ على كشف الموضوعات بصورة يسير

الصعوبات التي واجهتها في البحث:

مع ان متعة البحث ساورتني البهجة والسرور، إلا أن الموضوع له في خوض غماره لما فيه من وعورة المسلك وشدة الاقتحام.

ومما يعلم أنه لم يكتب فيه كما أشرت سابقاً إلا ما ذكرت، فزادت الصعوبة عند دخولي في مفاصله لكي أصل إلى شاطئ يمكن الإبحار منه.

هذا وتبقى الأهمية الكبرى التي يكتسيها هذا البحث هو دفع جهود الباحثين نحو دراسة تقويمية لأعمال المفسرين لإعطاء كل ذي حق حقه، وإنزال كل مفسر منزلته، وذلك بتحكيم النظرة العلمية والمقاييس الموضوعية في هذا التراث العلمي بما ييسر لطلاب العلم وجوه الانتفاع به وسبل الاستفادة منه.

خطة البحث:

اشتملت هذه الدراسة على أربعة أبواب يسبقها مقدمة، وتليها خاتمة وملحق بتراجم الاعلام، وذلك على النحو الآتي:

* المقدمة؛ وفيها بيان أهمية البحث ودافع اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وخطته، وما واجهتني من صعوبات.

المبحث الأول: **مفهوم المقارن اللغــة والاصطلاح**.

المطلب الأول: المقارن في اللغــة.
المطلب الثاني: المقارن في الاصطلاح.
المطلب الثالث: العلاقة بين المقارن والموازن.

المبحث الثاني: **مفهوم التفسير المقارن وصلته بألوان التفسير**.

المطلب الأول: مفهوم التفسير المقارن في التركيب الإضافي.
المطلب الثاني: صلة التفسير المقارن بألوان التفسير الأخرى.

المبحث الثالث: **نشأة التفسير المقارن في عصر النبي ﷺ والصحابة الكرام**.

المطلب الأول: نشأة التفسير المقارن في عصر النبي ﷺ.
المطلب الثاني: نمو التفسير المقارن في عصر الصحابة رضي الله عنهم.

المبحث الرابع: **تطور ونضوج التفسير المقارن من عصر التابعين إلى وقتنا الحاضر**.

المطلب الأول: تطور التفسير المقارن في عصر التابعين.
المطلب الثاني: نضوج التفسير المقارن من عصر التدوين إلى وقتنا الحاضر.

المبحث الخامس: **جهود العلماء في التصنيف في التفسير المقارن**.

المطلب الأول: جهود العلماء في التفسير المقارن في عهد نشأة التصنيف.
المطلب الثاني: جهود العلماء في التفسير المقارن في عهد الازدهار.
المطلب الثالث: جهود العلماء في التفسير المقارن في عهد الركود والجمود.
المطلب الرابع: جهود العلماء في التفسير المقارن في عهد النهضة الحديثة.

المبحث السادس: **أهمية التفسير المقارن**.

* الخاتمة؛ أوجزت فيها اهم النتائج والتوصيات.
* المصادر والمراجع؛ وفيه كوكبة من مؤلفات علماء الأمة التي اعتمدتها ماضياً وحاضراً.

وأخيراً وليس آخراً، الله أسأل أن تكون هذه الدراسة على خير ما أرجو لها من الوفاء بالغرض، والوضوح في القصد، مع علمي بأن بينها وبين الكمال بوناً شاسعاً، غير أنني لم أدخر إليه سعياً، ولم أحتبس دونه وسعاً، فإن كنت قد عجزت، ووعدت بأكثر مما أنجزت، فحسبي أنني لم أخطئ القصد، ولم أبخل بالجهد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على النبي الغالي الأمين، ما قُرئ الكتاب الحكيم، وما حدا الحادي وغردت طيور البوادي والنواحي وسلم تسليماً كثيراً.

المبحث الأول

مفهوم المقارن اللغــة والاصطلاح.

المطلب الأول: المقارن في اللغــة :

اشتمل مصطلح المقارن على معانٍ عدة يحسن الوقوف على معانيها قبل تركيبها لتكون مدخلاً موضحاً للمعنى الإضافي المركب لهذا المصطلح الوليد. فأصل كلمة (المقارن) بعد تجريدها من الزوائد (قرن)، قال ابن فارس: القاف والراء والنون أصلان صحيحان، أحدهما يدل على جمع شيء إلى شيء، والآخر شيء ينتأ بقوة وشدة.

فالأول: قارنت بين الشيئين. والقران: الحبل يقرن به شيئان، ويمكن ردهما إلى أصل واحد وهو جمع الشيء إلى شي سواء ماثله أم لم يماثله وسواء كان جمعاً مادياً أم معنوياً فهو كاجتماع شيئين أو أشياء في معنى من المعاني يقال: قرن بين الشيئين: إذا جمع بينها برابط والرابط الذي يربط بين الأشياء القران والقرن.

ويطلق على الحبل إذ يقرن به شيئان ويطلق على جعيبة صغيرة تضم إلى الجعبة الكبيرة[١].

وقرن الشيء بالشيء ، وقرنه إليه يقرنه قرنا: شده إليه. وقرنت الأسارى بالحبال، شدد للكثرة، وقرنت الشيء بالشيء: وصلته.

والقَرينُ: المصاحب. والقرينان: أبو بكر وطلحة، رضي الله عنهما، لأن عثمان بن عبيد الله، أخا طلحة، أخذهما فقرنهما بحبل فلذلك سميا القرينين[٢].

والقرين يكون في الخير والشر. ولذلك فالشيطان قرين الإنسان فهو مقرون به لا يفارقه.

والقرن، بالكسر: الكُفـْء وَالنَّظِيرُ في الشجاعة والحرب، ويجمع على أقران.

وفي حديث ثابت بن قيس:{بئس ما عودتم أقرانكم}[٣] أي نظراءكم وأكفاءكم في القتال.

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة: ٥ /٧٦.

(٢) ينظر: جامع المسانيد والسُّنَن: ٤/ ٤٠٥.

(٣) صحيح البخاري ، كتاب الجهاد والسير، باب التحنط عند القتال: ٢٧/٤ (٢٨٤٥).

والقَرينة: نفس الإنسان كأنهما قد تقاربا، يقال سامحته قرينته: أي ذلت نفسه وتابعته في الأمر وانقادت، وقَرِينة الرَّجُلِ: امرأته. وسميت الزوجة قرينة، لمقارنة الرجل إياها، ومنه عقد القران.

والقَرْنُ: مثلك في السنِّ ، تقول: هو على قرني أي على سني. وبالفتح والكسر، إذا كان مثله في الشجاعة والشدة.

والقَرْنُ: الأمة تأتي بعد الأمة، قيل: مدته عشر سنين، وقيل: عشرون سنة، وقيل: ثلاثون، وقيل: ستون، وقيل: سبعون، وقيل: ثمانون وهو مقدار التوسط في أعمار أهل الزمان، وفي النهاية: أهل كل زمان، مأخوذ من الاقْتِران، فكأنه المقدار الذي يقترن فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم وأحوالهم(٤).

والقَرْنُ مِنَ النَّاس: أهلُ زَمَانٍ وَاحِدٌ وقال بعضهم القرن إسم من أسماء الأزمنة فكل قرن سبعون سنة، وأصله من المقارنة وذلك أن أهل كل عصر أشكال ونظراء ورد وأسنان متقاربة، ومن ثم قيل هو قرنه أي على سنه ومنه هو قرنه لاقترانه معه في القتال(٥).

ويمكن أن نخلص بالقول مما سبق إن المقارنة في اللغة تطلق ويراد بها: الجمع والوصل والمصاحبة والملازمة والمماثلة والمرافقة. ومما تقدم فهي على اختلاف تصاريفها عنت بذلك كله محتوية معنى الموازنة التي تعني المساواة والمكافأة والنظير.

المطلب الثاني

المقارن في الاصطلاح:

بعد التتبع والاستقراء فالمعاجم اللغوية القديمة لا تتعرض إلى المعنى الاصطلاحي في الغالب، إلا ما ذكره صاحب التاج إشارة من قوله: «ودور قرائن: يستقبل بعضها بعضا»(٦)، ليكون معناه احتمال المقابلة بين شيئين.

ولم يتعرض أحدٌ منهم إلى المعنى المراد منه في الاصطلاح بقصد الموازنة بين شيئين أو أكثر ومقابلة الآراء بغية حصول نتيجة متباينة تميز بين الأوجه من ناحيتي التشابه والاختلاف ثم الكر عليها بترجيح الأقوال الخاضعة

(٤) ينظر: تهذيب اللغة: ٩/ ٨٥ ـــ ٨٩، والصحاح: ٢١٧٩/٦ـ ٢١٨٢، والمحكم والمحيط: ٦/ ٣٦٤ـــ ٣٦٥، ولسان العرب: ١٣/ ٣٣٦ـــ ٣٤٠، والمصباح المنير: ٢/ ٥٠٠، وتاج العروس: ٥٤١/٩ـــ٥٤٣.

(٥) معجم الفروق اللغوية: ٤٢٧.

(٦) تاج العروس: ٣٥/ ٥٤٨.

للأدلة الناجعة إلا ما ورد في الحديث من المعاجم وهو (الوسيط) الذي ألفه جمع من اللغويين المتضلعين في العربية، وحققه علماء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وذلك عند تعرضهم لمعنى المقارن: « قارن الشيء بالشيء وازنه به، وبين الشيئين أو الأشياء وازن بينها فهو مقارن ويقال الأدب المقارن أو التشريع المقارن وهي محدثة»(٧).

والمراد بالتعريف الاصطلاحي: هو التعريف في عرف أهل التفسير أو ما اصطلحوا عليه.

ويمكن القول: إن المفسرين لم يستخدموا هذا المصطلح في هذا المعنى ولم يعرج أحد منهم على تحديد معناه وإن كانوا عمليا قد فعلوه حين ذكروا الأقوال المختلفة ورجحوا منها ما اختاروه.

ومن جملة ما استخدموه بلفظ المقابلة بين الشيئين والتي في معناها مظنة المقارنة، وهو ما ذكره ابن العربي: «المقابلة بين الضر والنفع، ورجحان النفع في جانب الخير، ورجحان الضر في جانب الشر»(٨).

وكذا ما ذكره الزركشي والسيوطي: «المقابلة بين ذكر الله وذكر أبي لهب»(٩).

وذكر الآلوسي أن «المقابلة بين الشيء والقريب من مقابله كثيرة في الفصيح»(١٠).

لذا يرى الباحث أن جملة القول التي يمكن إستيحاؤها من معناها اللغوي وما ذكر إشارة عند بعض المفسرين:

إن كلمة المقارنة تشير إلى الجمع بين شيئين في مكان واحد والشد بينهما وإيصال بعضهما إلى بعض وتقابلهما حتى تظهر نقاط التباين والتشابه بينهما.

فالمقارنة بين الشيئين هي الغلبة عليهما وإخضاعهما للتقابل ووزنهما بميزان العلم والمنطق لأجل التمايز بين الغث والسمين، والصحيح والسقيم.

ومما ينبغي أن يذكر إن لهذا المصطلح عمقا في علوم شتى متنوعة متداولة سأتناولها بعد تبييني مدى صلة العلاقة بين المقارن والموازن إذ لا

(٧) المعجم الوسيط: ٧٣١/٢.
(٨) أحكام القرآن لابن العربي: ٣٦٣/٣.
(٩) البرهان: ٤٤٠/١، والإتقان: ١٣٧/٤.
(١٠) روح المعاني: ١٤٥/٤.

يخفى على المتخصصين أن هناك بعض الإشكاليات حول تناول هذا مكان ذاك.

المطلب الثالث

العلاقة بين المقارن والموازن :

إن كثيراً من علماء التصحيح اللغوي يستدركون على لفظة المقارن، إذ يرى بعض الباحثين أنه لا ينبغي استعمال كلمة المقارن عند دراسة الأقوال والمذاهب المختلفة في العلوم الشرعية، وذلك لأن مادة (ق ر ن) تدل كما سبق بيانه على ربط شيء مع شيء لذا ينبغي استبدالها بكلمة (الموازن) التي تدل على الموازنة والترجيح بين شيئين أو أكثر.

وأرى أن الذي يصدق عليه هذا المصطلح أن المسألة مجال بحث واليك التفصيل.

قال الراغب: الوَزْنُ معرفة قدر الشيء. يقال: وَزَنْتُهُ وَزْناً وزِنَةً،والمتعارف في الوزن عند العامة: ما يقدر بالقسط والقبّان. قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ﴿١٢٨﴾ ﴾ الشعراء: ١٢٨ [١١]، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ أَلَّا تَطْغَوْا۟ فِى ٱلْمِيزَانِ ﴿٨﴾ ﴾ الرحمن: ٨ [١٢] إشارة إلى مراعاة المعدلة في جميع ما يتحرّاه الإنسان من الأفعال والأقوال. ويقال: قام ميزَانُ النهار: إذا انتصف[١٣].

وقال الرازي: «وازن بين الشيئين موازنة ووزاناً، وهذا يوازن هذا إذا كان على زنته أو كان محاذيه» [١٤].

وقال إبن فارس: «هذا يوازن ذاك أي هو محاذيه، ووزين الرأي: معتدلة، وهو راجح الوزن إذا نسبوه إلى رجاحة الرأي وشدة العقل»[١٥].

وقال احمد رضا ملخصاً لما سبق: «وزن - يوزن - وزانه وهو وزين أي راجح الوزن. وراز ثقله وخفته ليعرف وزنه. ثقّل شيء بشيء مثله .وإذا كاله فقد وزنه وقدره وحزره ووزن نفسه على كذا وطنها عليه ووزنه ووزن له - وزن الشيء رجّحه ــ إتزن ــ ساواه في الوزن وأزنه - عادله وقابله

(١١) سورة الشعراء: [١٨٢].
(١٢) سورة الرحمن: [٩].
(١٣) المفردات: ٨٦٨.
(١٤) مختار الصحاح :٧١٩.
(١٥) مقاييس اللغة: ١٠٧/٦.

وحاذاه ويقول توازناً أي تساوياً في الوزن والوزّان الذي صناعته الوزن والموزون الذي يجري عليه الوزن والميزان آلة الوزن جمعها موازين» [١٦].

وعليه فإن هذا المصطلح يشمل في معناه المساواة والتقدير والتعارض والترجيح، ويمكننا أن نعرّف الموازنة هنا بأنها: النظر في الآراء المختلفة للجمع بينها أو لترجيح إحداها على الأخر بناء على الغلبة وهو سبيل يلجأ إليه عند تزاحم الآراء وتعارضها[١٧].

وهذا المبدأ معبّر عنه في كتاب الله، إذ نجد الكثير من الآيات الكريمة التي تشير إليه منها ١٩ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلۡعَذَابُ بَغۡتَةٗ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ٥٥ ﴾ الزمر: ٥٥ [١٨] .قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَفَمَنۡ حَقَّ عَلَيۡهِ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ ١٩ ﴾ الزمر: [١٩]

بعد هذا العرض تبين معنى الموازنة التي ترسم للباحث عمله بموازنته بين الأدلة ووجوه الاستدلال واختيار ما يراه راجحا من تلك الأقوال أو مرجوحاً أو أن يضيف إليها قولاً جديداً بعد مناقشة تلك الأقوال مناقشة علمية ناجعة خاضعة لضوابط مشتهرة لامعة عند أهل هذا الفن فالمقارنة تفيد جمع شيءٍ إلى شيء أمَّا الموازنة فتفيد المساواة والمعادلة يقال: وازنَ بين الشيئين موازنة: ساوى، وعادلَ بينهما وهذا هو الأنسب في الاستعمال عند أهل اللغة الذين لا يريدون التوسع والاقتصار على ما وضع من معناه.

وقد اتضح للباحث أن بين المقارنة والموازنة عموماً وخصوصاً، فكل مقارنة موازنة وليس كل موازنة مقارنة، فألفاظ الموازنة تتماثل مع ألفاظ المقارنة فهي توازيها في المعنى دون اللفظ وتقترن معها في المدلول وتتشابه معها أيضا في الدلالة اللغوية دون اللفظية وتلك من مميزات هذه اللغة.

ومن البديهي أن اللفظ في أول وضعه كان يدل على معنى واحد، ثم تولد من هذا المعنى الواحد عدة معان، وهذا التولد هو ما نسميه: تطور المعنى الدلالي للكلمة.

وهذا التطور يسير ببطء وتدرج، فتغير مدلول الكلمة مثلًا لا يتم بشكل فجائي سريع، بل يستغرق وقتًا طويلًا، ويحدث عادةً في صورة تدريجية،

(١٦) معجم متن اللغة: ٧٤٩/٥.
(١٧) ينظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام: ٤٨/١.
(١٨) سورة الزمر: [١٨].
(١٩) سورة الزمر: [٥٥].

فينتقل إلى معنًى آخر قريب منه، وهذا إلى ثالث متصل به ... وهكذا دواليك، حتى تصل الكلمة أحيانًا إلى معنًى بعيد كل البعد عن معناها الأول(٢٠).

فمن ذلك جميع المفردات التي كانت عامة المدلول، ثم شاع استعمالها في الإسلام في معانٍ خاصةٍ تتعلق بالعقائد أو الشعائر أو النظم الدينية؛ كالصلاة والحج، والصوم، والمؤمن، والكافر، والمنافق، والركوع، والسجود ... وهلم جرا. فالصلاة مثلًا معناها في الأصل الدعاء، ثم شاع استعمالها في الإسلام في العبادة المعروفة لاشتمالها على مظهر من مظاهر الدعاء، حتى أصبحت لا تنصرف عند إطلاقها إلى غير هذا المعنى، والحج معناه في الأصل: قصد الشيء والاتجاه إليه، ثم شاع استعماله في قصد البيت الحرام، حتى أصبح مدلوله الحقيقي مقصورًا على هذه الشعيرة.

وقديماً تحدّث (علماء الغريب) عن كلمات ؛ اتسعت دلالتها إلى معانٍ جديدة، في غير ما وضعت له في الدلالة الأولى للكلمة، من نحو لفظة (العقيقة)، التي كانت تعني (الشعر)، ثم توسّعت دلالتها إلى معنى (الذبيحة)، فقيل للشاة عقيقة(٢١).

وقس على ذلك أيضًا كلمة (الرث) فقد كانت تطلق على الخسيس من كل شيء، ثم قصر مدلولها على الخسيس مما يفرش أو يلبس لكثرة استخدامها.

وكثرة استخدام الخاص في معانٍ عامة عن طريق التوسع، تزيل مع تقادم العهد خصوص معناه وتكسبه العموم، فمن ذلك مثلًا في اللغة العربية: البأس والورد والرائد ... وهلم جرا: فالبأس في الأصل الحرب، ثم كثر استخدامه في كل شدة، فاكتسب من هذا الاستخدام عموم معناه، وأصل الورد إتيان الماء وحده، ثم صار إتيان كل شيء وردًا، لكثرة استخدامه في هذا المعنى العام، والرائد في الأصل طالب الكلأ، ثم صار طالب كل حاجة رائدًا(٢٢).

وهذا التطور أحس به علماء اللغة القدماء قبل أن توجه إليه عناية اللغويين المحدثين فذهبوا إلى وجود مناسبة طبيعية بين اللفظ ومدلوله، ولاشكّ في أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي، قد أفاد الدارسين في معجمه: (العين) بهذه المناسبة، وتابعه الجاحظ في كتابه: (البيان والتبيين) وأبو الفتح عثمان بن جني

(٢٠) علم اللغة: ٣١٥.
(٢١) غريب الحديث: ٤٥/١.
(٢٢) علم اللغة: ٣١٩ ـــ٣٢٠.

في كتابه: (الخصائص) و ابن فارس في كتابه: (الصاحبي في فقه اللغة العربية)، وأبو منصور الثعالبي في كتابه: (فقه اللغة وسر العربية).

غير أنّ لكلّ لفظةٍ ميلاداً، فالمناسبة بين اللفظ عند نشأته الأولى ومدلوله، لا تُلتمس إلّا في الاستعمال، وأنّ هذه المناسبة ؛ تُحمل حملاً على المعنى الأصلي الأقدم، ولا يَخفى على الباحث اللغوي، أنّ الدلالة الأخيرة، لم تنشأ مع اللفظ، ولم تحضر ميلاده، بل اكتَسبت إيحاءها ودلالتها في الاستعمال الأخير نفسه، وهو المعنى الجديد ؛ لأنّ كلّ جيلٍ له حاجة ملحّة إلى فهم متجددٍ للغة ومفرداتها.

فهل نستطيع أن نتخيّل أنّ الإجابة عن هذه الحاجة، يمكن أن تتحقق بمعرفة المعنى الحقيقي للفظ، والمعنى الجديد، وإن كانت مادّتهما المعجمية واحدة[٢٣].

هذا وقد يُخصّص المعنى العام على الخاص، وكذلك قد يُعمّم المعنى الخاص على العام[٢٤] .

ومثال من لفظنا اللغوي المعاصر لفظة (قَارَن)، وتعني: صاحب، فَقَارن الشيء مُقارنـةً وقرآناً اقتَرَنَ به وصاحَبه، ومـن هـذا المعنى قوله تعالى ژ □ □ □ □ □ □ □ ژ [٢٥] لكنّ لغتنا الحاضرة لا تستعمل (قارن) بمعنى الاقتران والمصاحبة وإنّما يُراد بها (الموازنة)، فهم إذا وازنوا بين موضوعين من الموضوعات، أحدثوا (المقارنة) بمعناها الجديد، ومن هذا عرفنا (الموازنة بين أبي تمام والبحتري) للحسن بن بشر للآمدي (ت: ٣٧٠هـ) وهو من الكتب الشهيرة في النقد والبلاغة، ومثل ذلك فـي كتب الأدب المقارن وكتب علم اللغة أيضا.

فالمقارنة بمعنى الموازنة حاصلة موضوعاً وتطبيقاً. واتسع هذا المعنى لتستعمله المحاكم في معنى (أدلّة الإدانة أو التبرئة)، فانظر كيف اتسعت دلالة اللفظ (قارن) المعنوية من المناسبة الوضعية بين اللفظ ومدلوله إلى ما آلت إليه الدلالة الأخيرة المستعملة[٢٦].

فالمقارنة إذن تعني الموازنة بين الأشياء. ومنهجها:

(٢٣) بحوث في اللغة والأدب: ٧٢.
(٢٤) ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: ٦٦.
(٢٥) سورة النساء: [٣٨].
(٢٦) ينظر: التطور اللغوي التاريخي: ١٢٣ـــ ١٤٢.

الطريقة التي يتبعها الباحث في الموازنة بين الأشياء، ولعل المقصود أنك إذا أردت الموازنة بين شيئين هو أن تجمع بينهما وعليه فالمقارنة أولى خطوات الموازنة، وبما أنه يمكن الاستعاضة عن الكل وذكر الجزء فمن الممكن استخدام هذا التعبير.

المبحث الثاني

مفهوم التفسير المقارن وصلته بألوان التفسير.

المطلب الأول: مفهوم التفسير المقارن في التركيب الوصفي:

إن الدراسة المقارنة ظهرت في شتّى مجالات البحث العلمي، منذ وقت مبكر، غير أن هذا اللون من الدراسة توارى وتأخر ظهوره في مجال تفسير القرآن الكريم، لا سيما في جانبه التأصيلي النظري، ولم أقف عليه عند المفسرين القدماء والمؤلفين في علوم القرآن، ثم لم أقف على مؤلَفٍ أو مصنَفٍ مستقل في هذا اللون من التفسير قديماً ولا حديثاً.

وكان من أوائل من عرّفه الشيخ الدكتور أحمد الكومي بقوله: «هو بيان الآيات القرآنية على ما كتبه جمع من المفسرين بموازنة آرائهم والمقارنة بين مختلف اتجاهاتهم، والبحث عما عساه يكون من التوفيق بين ما ظاهره مختلف من آيات القرآن والأحاديث، وما يكون ذلك مؤتلفاً أو مختلفاً من الكتب السماوية الأخرى»[٢٧].

ثم إننا نلحظ أن الكومي قبل شروعه في التعريف قدم لنا مقدمة حرر ووضح معالم هذا اللون وما يدخل فيه قائلا:

وهو أن يعمد الباحث إلى جملة من الآيات القرآنية في مكان واحد ويستطلع أراء المفسرين متتبعا من كتب في تفسير تلك الجملة من الآيات سواء كانوا من السلف أم من الخلف، وسواء أكان تفسيرهم من المنقول أم الرأي، ويوازي بين الاتجاهات المختلفة والمشارب المتنوعة فيما سلكه كل منهم في تفسيره وما انتهجه في مسلكه فيرى من كان منهم متأثرا بالخلاف المذهبي ومن كان قاصدا تأييد فرقة من الفرق أو مذهبا من المذاهب.

ويوضح أن منهم من تأثر بفنِّه الذي غلب عليه وثقافته التي برع فيها ليبرز نواحي كل مفسر في تفسيره وكيف غلب على هذا نَحوُهُ فأكثر من وجوه الإعراب، وعلى ذاك بلاغته فذكر من نواحي الفصل والوصل والإيجاز

(٢٧) التفسير الموضوعي للقرآن الكريم: ١٧.

والإطناب وعلى أخر قصصه فذكر من الحوادث والقصص مالا يتفق مع المعقول ولا يؤيده المنقول، وكيف غلب على غير أولئك من الاعتزال أو غيرها من الفرق، وما ملأت به طائفة أفكارها من علوم كونية ونظريات علمية واتجاهات فلسفية، كل ذلك يكون معرجا على ما يستسيغه بنقله وناقدا مالا يقبله بذوقه.

وقد يكون ذلك النوع من التفسير المقارن ذا مجال أوسع وجو أفسح فيتجه في ذلك التفسير إلى مقارنة النصوص القرآنية المشتركة في موضوع واحد، وما جاء في السنة كذلك من الأحاديث، ثم يقارن بين تلك النصوص القرآنية بعضها مع بعض كما يقارن بين ما جاء في القرآن الكريم وبين ما جاءت به السنة وذلك مما يكون ظاهره الاختلاف من مثل قوله تعالى:ژ وَقِفُوهُمۡۖ إِنَّهُم مَّسۡـُٔولُونَ ژ [٢٨]، وقوله: ژ ى □ □ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٞ وَلَا جَآنّٞ ژ [٢٩] ومن مثل قوله تعالى: ژ □ ژ [٣٠] وقوله: ژ وَتِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ژ [٣١] وقوله عليه الصلاة والسلام: {لن يدخل أحدا عمله الجنة }[٣٢] وذلك ما عُنيَ به العلماء تحت عنوان آخر، وهو موهم الاختلاف والتناقض في علوم القرآن ومختلف الحديث في علوم الحديث، وقد يتسع الآمر ليشمل المقارنة بين القرآن والكتب السماوية الأخرى، ليظهر مدى الاتفاق والافتراق بين ما جاء في تلك الكتب وما جاء في القرآن.

وقد تكون المقارنة بين النصوص القرآنية ذات القصة الواحدة أو الموضوع الواحد، لتظهر المفارقات بين مختلف التعبيرات عن المعنى الواحد بعبارات تختلف إيجازا وإطنابا وتأكيدا وعدم تأكيد، وأكثر ما يكون ذلك في قصص القرآن فتكون مهمة المفسر في ذلك البحث عن الأسباب والكشف عن الأسرار والحكم التي من اجلها كانت المخالفة بين التعبيرين والمغايرة بين الأسلوبين إيجازا تارة وإطنابا تارة أخرى، وتعبيرا بلفظ مرة ووضع لفظ أخر

(٢٨) سورة الصافات: [٢٤].
(٢٩) سورة الرحمن: [٣٩].
(٣٠) سورة التوبة: [١١١].
(٣١) سورة الزخرف: [٧٢].
(٣٢) صحيح البخاري، كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت: ٧/ ١٢١(٥٦٧٣).

بدله مرة أخرى، وذلك وان بحث في مشتبه القرآن ككتب (متشابه القرآن) التي توازن بين آيتين متشابهتين أو أكثر، وقد يقع الخلاف بينهما في حرف أو كلمة، فيبين المفسر سبب ذلك الاختلاف، وكتب (الوجوه والنظائر) تبيّن معنى اللفظ في عدة آيات، وتذكر وجه الفرق فيها في كل موضع إلا أن فيه نوعا آخر من المقارنة والموازنة[٣٣].

وعرفه الدكتور عبد الحي الفرماوي[٣٤]، والدكتور احمد جمال[٣٥]، بنحو ما ذكره الدكتور احمد الكومي، وتبعهم الدكتور فهد الرومي أيضا ولكن بشكل فيه شي من التنقيط قائلا:

وهو الذي يعمد فيه المفسر إلى الآية أو الآيات فيجمع ما حول موضوعها من نصوص سواء كانت نصوصاً قرآنية أخرى أم نبوية، أم للصحابة، أم التابعين، أم للمفسرين أم الكتب السماوية الأخرى ثم يقارن بين هذه النصوص ،ويوازن بين الآراء ويستعرض الأدلة ،ويبين الراجح وينقض المرجوح.

وبهذا يظهر أن مجال هذا الأسلوب أوسع، وميدانه أفسح وأن له وجوها متعددة للمقارنة، منها:

١. المقارنة بين نص قرآني ونص قرآني آخر اتفاقاً أو ظاهره الاختلاف ومن هذا النوع علم تأويل مشكل القرآن، فضلا عن أن المفسر يستنبط الأسباب ويكشف عن الأسرار والحكم التي من اجلها كان الاختلاف وبصيغ مختلفة .

٢. المقارنة بين نص قرآني وحديث نبوي يتفق مع النص القرآني ويبحث العلماء ذلك في المؤلفات في مشكل القرآن ومشكل الحديث.

٣. قد تكون المقارنة بين نص قرآني وبين نص في التوراة أو نص في الإنجيل لإظهار فضل القرآن، وهيمنته على الكتب السابقة. والمؤلفات في هذا الأسلوب كثيرة منها كتاب.

(التوراة والأنجيل والقرآن والعلم) لموريس بوكاي، وكتاب (محمد في التوراة والإنجيل والقرآن) للأستاذ إبراهيم خليل وغير ذلك.

(٣٣) ينظر: التفسير الموضوعي للقرآن الكريم : ١٤ـــ ١٦.
(٣٤) ينظر: البداية في التفسير الموضوعي: ٤٥.
(٣٥) ينظر: دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرآني: ٤٤.

٤. قد تكون المقارنة بين أقوال المفسرين، حيث يستطلع آراء المفسرين في الآية الواحدة مهما اختلفت مشاربهم، وتعددت مذاهبهم، ويناقش الأقوال، وينقد الأدلة ، ويرجح ما يراه راجحا، ويبطل ما يرى بطلانه[٣٦].

وارى والله اعلم أن هذا التعريف قد أدخل فيه ما ليس منه، وذلك عند الفقرتين الثانية والثالثة، إذ ادخل المقارنة بين النص القرآني والنبوي، علما انه لا يمكن إنكار الصلة بينهما فكلاهما وحي، ولكن أرى في ذلك توسعا في غير محله فبالإمكان أن يدرس في مجاله ليبقى الاتصال حيا فيما اعد له من الآراء والاختلافات عند المفسرين. وهذا ما نص عليه الكومي في معرض كلامه عنه «وقد يكون ذلك النوع من التفسير المقارن ذا مجال أوسع وجو أفسح فيتجه في ذلك التفسير إلى مقارنة النصوص القرآنية المشتركة في موضوع واحد، وما جاء في السنة كذلك من الأحاديث».

وأما الفقرة الثالثة فلا يصلح إدخالها في هذا المضمار لاختصاص هذا العلم عند أهل تخصصه وهو ما يسمى بـــ (علم مقارنة الأديان) وصلته بالأديان أكثر ما تكون صلته بالتفسير حتى لو كان مستندهم القرآن ولكنه بعيد كل البعد أن يكون له تماس به، وتوضيحه ما أسلفنا من سابق الصفحات في بيان فنه ومعناه.

أما الفقرتان الأولى والرابعة فهما المبتغى بإبداء فنونه وإيضاح معناه وهو ما أتي عليه في نهاية المطاف لرسم معلم التعريف.

ومن ضمن من تبعه أيضا الدكتور عبد الستار فتح الله سعيد عند تعرضه لتعريفه إذ قال: «وهو الذي يتتبع فيه المفسر آية من القرآن، أو جملة من الآيات، ليستطلع أراء المفسرين فيها، ويقارن بين أقوالهم، ويستخلص نتائج المقارنة سواء من معاني الآيات الكريمة أم من كلام المفسرين. وذلك كآيات الحج في سورته أو آية الصيام في سورة البقرة.إذا عرضت على أقوال المفسرين سلفاً وخلفاً، وفي كتب المأثور أو الرأي المحمود» [٣٧].

ويطلعنا الدكتور مصطفى مسلم بإلقائه الضوء على التعريف قائلا:

«وكثيرًا ما تتباين أقوال المفسرين الذين كتبوا في تحليل النص القرآني بحيث لا يمكن الجمع بينها، والآيات القرآنية حمالة للوجوه المتعددة فلا بد

(٣٦) ينظر: بحوث في أصول التفسير ومناهجه: ٦٠ـــــ ٦٢.
(٣٧) المدخل إلى التفسير الموضوعي: ١٧.

للمفسر الذي يكتب في موضوع ما، ووجد هذه الأقوال في تفسير آية تتعلق بموضوعه، لا بد من وقفة متأنية دقيقة، ونظرات ثاقبة للترجيح بين هذه الأقوال ومعرفة المصيب منها وغير المصيب، وليختار القول المناسب لموضوعه من هذه الأقوال بغية توضيح عناصر الموضوع والربط بين الأساليب القرآنية في أداء المعنى، وبالتالي للوصول إلى الهدايات القرآنية المتعلقة بالموضوع مجال البحث. وهذا هو التفسير المقارن»[٣٨].

ويبدو للباحث أن الدكتور عبد الستار فتح الله سعيد والدكتور مصطفى مسلم في تعريفيهما أخذا لوناً واحداً لا غير، وهو بيان أقوال المفسرين وإعمال الترجيح فيها، وقد يفهم من كلام الدكتور عبد الستار إشارة إلى تناول ما كان خاصا باتجاهٍ ما، وهو ما يفهم من كلامه «وذلك كآيات الحج في سورته أو آية الصيام في سورة البقرة» فالحج وآية الصيام في سورهما مقصد الاتجاه الموضوعي والفقهي معا وأظنه ذكر الجزء وقصد الكل على سبيل الاختصار.

أما الدكتور مصطفى مسلم فلا أراه قاصداً إلا لوناً واحداً، ولم يفصل البتة وأعطى مشروعية عمل فقط «وليختار القول المناسب لموضوعه من هذه الأقوال بغية توضيح عناصر الموضوع والربط بين الأساليب القرآنية في أداء المعنى» ومما قاله يتبين أن التفسير المقارن يُعنى بالحكم على منهج كل مفسر، ومدى التزامه المنهج الصحيح في التفسير، والترجيح بين أقوال المفسرين.

والحق أن أفضل من عرفه وأنجع من كشف اللثام عنه هما: الدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي والدكتور مصطفى المشني مع وجود بعض تحفظات على تعريفيهما.

وابتداءً أسوق قول الخالدي إذ «يقوم الباحث فيه بإجراء مقارنات بين عدة مفسرين، على اختلاف مناهجهم، حيث يجمع بين تفسيرهم لسورة قصيرة، أو مجموعة آيات، أو موضوع الإيمان أو الفقه أو اللغة، وذلك ليتعرف على منهج كل مفسر وطريقته في تناول موضوعه ومدى التزامه بمنهجه وسيره على خطوات طريقته، ثم يقارن بينه وبين المفسرين الآخرين في ذلك، ثم يعرض عمل هؤلاء المفسرين على الميزان الصحيح في تحديد أحسن طرق التفسير.

(٣٨) مباحث في التفسير الموضوعي: ٥٣ ـــــ ٥٤.

وبعد هذا التعرف وهذه المقارنة يسجل النتيجة التي خرج بها، فيحكم لهذا المفسر أو عليه، ويحدد موقعه بين المفسرين الآخرين، وهذه المقارنة لا تشمل تفسير القرآن كله، لان هذا غير وارد، إنما تكون خاصة بسورة قصيرة، أو موضوع معين».

ثم فصل القول في شروع العمل فقال: «قد نقارن بين الزمخشري والرازي والقمي والنسفي وأبي السعود والآلوسي في تفسيرهم لآيات زيادة الإيمان، أو آيات رؤية الله تعالى في الآخرة، ونقارن بين الطبري والرازي والزمخشري في الآيات التي تتحدث عن صفة العلو لله جل في علاه، أو عن استوائه على العرش، أو عن السحر، أو عن أحكام الصيام».

والعجيب انه بعد أن قعّد الأصل لهذا اللون أتى بعده بكلام، فيه الحقيقة المخالفة لما ذكر عندما كان يفرق بين ألوان التفاسير قال: «والفرق بين التفسير الموضوعي وبين الأنواع الثلاثة - والتي يقصد بها (الإجمالي والتحليلي والمقارن) - أنها تعتمد على تفسير القرآن كاملا آية آية، وسورة سورة وفق ترتيب المصحف، بينما يهتم الموضوعي بمتابعة الموضوع الخاص ، والبقاء معه وعدم الخروج عنه إلى موضوعات أخرى»[٣٩].

وهذا على خلاف ما ذكره في صلب التعريف من قوله: «وهذه المقارنة لا تشمل تفسير القرآن كله، لان هذا غير وارد، إنما تكون خاصة بسورة قصيرة، أو موضوع معين».

أي انه حصر عمل التفسير المقارن بالنسبة للسور القصار ثم عندما أراد أن يفرق بين الموضوعي وغيره احترز بالكلام، أنها تعتمد على تفسير القرآن كاملا آية آية، وسورة سورة وفق ترتيب المصحف.

والذي يبدو للباحث والله اعلم أن ما ذهب إليه الخالدي من قوله: «أنها تعتمد على تفسير القرآن كاملا آية آية، وسورة سورة وفق ترتيب المصحف» هو الأصح والاشمل والأكمل في التعامل مع المقارن فما صح أن يكون التعامل معه في السور القصار جاز التعامل معه في السور الأخرى ولاسيما عند قوله وفق ترتيب المصحف.

وفرضا لو كان مقصده من أن السور القصار يقارن بينها لقصرها والإحجام عن الطوال لطولها فهذا غير مستساغ وقد وجدنا من كتب بهذا العنوان وهو الدكتور عطية الأطرش في أطروحته الموسومة بـــــ (تفسير

(٣٩) التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق: ٢٨.

سورة آل عمران بين الزمخشري وأبي حيان دراسة مقارنة) وعليه فإنه خلص بتحديد معالم المقارن في ألوان ثلاثة (الأقوال والاتجاهات والمناهج).

واختم بما ذهب إليه الدكتور مصطفى المشني من تعريفه قائلاً: هو التفسير الذي يُعنى بالموازنة بين آراء المفسرين وأقوالهم في معاني الآيات القرآنية وموضوعاتها ودلالاتها، والمقارنة بين المفسرين في ضوء تباين ثقافاتهم وفنونهم ومعارفهم، واختلاف مناهجهم، وتعدد اتجاهاتهم وطرائقهم في التفسير، ومناقشة ذلك ضمن منهجية علمية موضوعية، ثم اعتماد الرأي الراجح استناداً إلى الأدلة المعتبرة في الترجيح.

ويمكننا القول: هو الموازنة بين آراء المفسرين في بيان معاني الآيات القرآنية، والمقارنة بين مناهجهم ومناقشة ذلك وفق منهجية علمية موضوعية(٤٠).

والدكتور المشني ومن قبله الكومي عليهما شي من التحفظ، إذ فرقا بالتعامل بين تحليل النصوص وبين المناهج والاتجاهات، فاعملوا المقارنة في التحليل واعملوا الموازنة بين المناهج والاتجاهات.

ولا أرى لذلك شأنًا على ما ذكرت أنفا من تعريف للمقارنة وما توصلت إليه من: (أن المقارنة جمع والموازنة تنقيح فهما توأمان لا يعمل أحدهما دون الأخر) على أن الدكتور المشني نص في تعريفه أن المقارن له مجالات ثلاثة موافقا للخالدي (أقوالا واتجاهات ومناهج).

وهكذا تبين للباحث ما ذهب إليه جملة من العلماء الأفاضل، ابتداء من الدكتور احمد الكومي وانتهاءً بالدكتور مصطفى المشني، برسم معالم هذا اللون الجديد، بتأصيله الحاضر في عصرنا، القديم في أصله بين علماء الأمة من أهل التفسير.

ونخلص مما سبق أن منهم من أعمله في مجالات أربعة ومنهم من أعمله في مجالات ثلاثة ومنهم من اعمله في مجالين ومنهم من لم يعمله إلا في مجال واحد .

ولدى التأمل في التعاريف التي أوردتها أصوغ منها تعريفا ينطبق على التفسير المقارن باعتبار هذه التسمية الدقيقة في مجالاته الثلاثة التي يعمل بها ليتضح المنهج ويبان المعلم، لذا جاء التعريف بهذه الصيغة:

(٤٠) ينظر: التفسير المقارن دراسة تأصيلية: ١٤٨.

"هو بيان إختلاف المفسرين وآرائهم في معاني النصوص القرآنية ودلالاتها، وإستيضاح مناهجهم من فنون ومعارف، ورصد تعدد اتجاهاتهم بالأسباب والدوافع، ومناقشته ضمن منهجية علمية موضوعية ناجعة، ليتحصل الرأي الراجح من مرجوحه استناداً إلى أدوات الترجيح وضوابطه.

ويمكننا تحرير التعريف بشكل موجز علماً أنه ابتني التعريف على

أركان أربعة:

١) اختلاف أقوال المفسرين في معاني النص القرآني.
٢) استيضاح اختلاف مناهج المفسرين.
٣) رصد تعدد الاتجاهات التفسيرية بالأسباب والدوافع.
٤) المناقشة المنهجية المستندة إلى أدوات الترجيح وضوابطه للتوصل إلى الصواب.

وبعبارة أوضح:

هو أن نأتي بآية أو سورة وقع الخلاف في تفسيرها بين المفسرين ثم يأتي الباحث فيجمع هذه الأقوال ويذكر لكل قول دليله الذي اعتصم به، ثم يوازن الباحث بين هذه الأدلة ووجوه الاستدلال، ويكون بالوقوف عند أقوال المفسرين في معنى الآية القرآنية، على طريق الجمع والاستقصاء، ثم المقارنة والموازنة، مع بيان أدلة كل قول، ثم الاختيار والترجيح وسببه. ويكون البحث في اختلافات المفسرين في المعاني المباشرة للآيات، دون التي ليس لها تأثير في حاصل المعنى، فهي غير داخلة في حدود تعريفنا.

والمراد بالمناهج:

الخطة العامة التي تنهض على قواعدها وأصولها موضوعات التفسير، ووسائل معرفة هذه الموضوعات وبيانها وكيفية إعمالها في النص القرآني.

والمقارنة هنا تتحقق بين منهجين من مناهج المفسرين أو أكثر للوقوف على أوجه التقارب والتباعد، وملامح الشخصية العلمية للمفسر، وما تميز به

عن غيره، وكلما كان المفسرون متعاصرين أو متقاربين ومتماثلين في الفنون والمعارف، كانت المقارنة أكثر دقةً وموضوعية، وأبيْن في أوجه التماثل والتغاير والتفوق.

وتقتضي الموازنة في المناهج بحث الأصول والمرتكزات التي قام عليها منهج المفسر ودراستها دراسة وافية دقيقة، من حيث النظرية والتطبيق، ولكل مفسر منهجه الخاص به، الذي يبرز فيه تعامله مع الآيات من حيث أصول المنهج: اللغة، المناسبات، والقراءات، والدلالات، وعنايته بالمأثور، والنحو والبلاغة، وموقفه من الإسرائيليات، والأحكام الفقهية، وأصولها، والمسائل العقدية، وعلوم القرآن وغيرها، من أصول المنهج ومرتكزاته، وغير ذلك مما يتماثل فيه المفسرون أو يختلفون في نقل المادة العلمية وإيصال المعارف والإحالة عليها (٤١).

ومما يحسن به التمثيل ما ذكره ابن عطية وأبو حيان والقرطبي في مقدماتهم، إذ يقول ابن عطية: «ففزعت إلى تعليق ما يتخيل لي في المناظرة من علم التفسير وترتيب المعاني، وقصدت فيه أن يكون جامعا وجيزا محررا، لا أذكر من القصص إلا ما لا تنفك الآية إلا به، وأثبت أقوال العلماء في المعاني منسوبة إليهم على ما تلقى السلف الصالح- رضوان الله عليهم- كتاب الله من مقاصده العربية السليمة من إلحاد أهل القول بالرموز، وأهل القول بعلم الباطن، وغيرهم، فمتى وقع لأحد من العلماء الذين قد حازوا حسن الظن بهم لفظ ينحو إلى شيء من أغراض الملحدين، نبهت عليه، وسردت التفسير في هذا التعليق بحسب رتبة ألفاظ الآية من حكم، أو نحو، أو لغة، أو معنى، أو قراءة، وقصدت تتبع الألفاظ حتى لا يقع طفر كما في كثير من كتب المفسرين، ورأيت أن تصنيف التفسير كما صنع المهدوي مفرق للنظر، مشعب للفكر وقصدت إيراد جميع القراءات: مستعملها وشاذها، واعتمدت تبيين المعاني وجميع محتملات الألفاظ، كل ذلك بحسب جهدي وما انتهى إليه علمي، وعلى غاية من الإيجاز وحذف فضول القول»(٤٢).

ويشير أبو حيان موضحاً: «وكثيرا ما يشحن المفسرون تفاسيرهم من ذلك الإعراب، بعلل النحو ودلائل أصول الفقه ودلائل أصول الدين، وكل هذا مقرر في تأليف هذه العلوم، وإنما يؤخذ ذلك مسلماً في علم التفسير دون استدلال عليه.

(٤١) ينظر: الموسوعة القرآنية المتخصصة: ٢٥٢.
(٤٢) المحرر الوجيز: ٣٤/١.

وكذلك أيضاً ذكروا ما لا يصح من أسباب نزول وأحاديث في الفضائل وحكايات لا تناسب وتواريخ إسرائيلية، ولا ينبغي ذكر هذا في علم التفسير. ومن أحاط بمعرفة مدلول الكلمة وأحكامها قبل التركيب، وعلم كيفية تركيبها في تلك اللغة، وارتقى إلى تمييز حسن تركيبها وقبحه، فلن يحتاج في فهم ما تركب من تلك الألفاظ إلى مُفَهِّمٍ ولَا مُعَلِّمٍ، وإنما تفاوت الناس في إدراك هذا الذي ذكرناه، فلذلك اختلفت أفهامهم وتباينت أقوالهم»[٤٣].

وعليه فبمقدار ما يقترب المفسر من الأمور المطلوبة ويجتنب غيرها يكون إتباعه لهذا المنهج ويكون كتابه في التفسير على الدرجة المستحقة [٤٤].

وأما الإتجاهات:

فالمقصد أن لكل مفسر ما يحكم توجهاته وتطلعاته من أفكار ومبادئ، ترمي في مجملها لغاية أو فكرة، تكون غالبة على غيرها تؤثر في تفسيره وتوجهه نحوه، ولذلك اختلفت اتجاهاتهم فمنهم من سلك في اتجاهه الجانب العقدي ومنهم الفقهي ومنهم اللغوي ومنهم الإشاري ومنهم الموضوعي والعلمي والفلسفي وهكذا، والكل يسعى جاهداً في تسخير اللغة والمأثور والبيان وغيرها من العلوم لتعزيز مذهبه وإثبات مصداقيته.

ويؤكد هذا ابن تيمية أثناء مقارنته بين جملة من المفسرين عندما سئل عنهم: أي التفاسير أقرب إلى الكتاب والسنة؟ الزمخشري أم القرطبي؟ أم البغوي؟ أم غير هؤلاء؟

فأجاب: أما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها (تفسير محمد بن جرير الطبري) فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتهمين، كمقاتل بن بكير والكلبي.

والتفاسير غير المأثورة بالأسانيد كثيرة، كتفسير عبد الرزاق، وعبد بن حميد، ووكيع، وابن أبى قتيبة، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه.

وأما التفاسير الثلاثة المسؤول عنها فأسلمها من البدعة والأحاديث الضعيفة (البغوي) لكنه مختصر من (تفسير الثعلبي)، وحذف منه الأحاديث الموضوعة، والبدع التي فيه، وحذف أشياء غير ذلك.

(٤٣) البحر المحيط: ١/ ١٣.
(٤٤) ينظر: التفسير والمفسرون في ثوبه الجديد: ٣٤٤.

وأما (الواحدي) فإنه تلميذ الثعلبي، وهو أخبر منه بالعربية، لكن الثعلبي فيه سلامة من البدع وإن ذكرها تقليداً لغيره. وتفسيره و(تفسير الواحدي: البسيط والوسيط والوجيز) فيها فوائد جليلة، وفيها غث كثير من المنقولات الباطلة وغيرها.

وأما (الزمخشري) فتفسيره محشو بالبدعة، وعلى طريقة المعتزلة ... وأصولهم خمسة ... وهذه الأصول حشا بها كتابه بعبارة لا يهتدي أكثر الناس إليها ولا لمقاصده فيها، مع ما فيه من الأحاديث الموضوعة، ومن قلة النقل عن الصحابة والتابعين.

و(تفسير القرطبي) خير منه بكثير، وأقرب إلى طريقة أهل الكتاب والسنة، وأبعد عن البدعة، وإن كان كل من هذه الكتب لابد أن يشتمل على ما ينقد، لكن يجب العدل بينها، وإعطاء كل ذي حق حقه.

و(تفسير ابن عطية) خير من تفسير الزمخشري، وأصح نقلاً وبحثاً، وأبعد عن البدع، وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير، لكن تفسير ابن جرير أصح من هذه كلها. وثم تفاسير كثيرة جداً، كتفسير (ابن الجوزي، والماوردي)[٤٥].

وهكذا نرى أن شيخ الإسلام أعطى صورة مجملة للتفاسير، يذكر جملتهم في البداية، ثم يؤكد في النهاية أن أصحها تفسير الطبري.

وإنَّا لنجد في مقدمة تفسير أبى حيان، مقارنة للحافظ أبى القاسم بن بشكوال، بين تفسير ابن عطية وتفسير الزمخشري، ووصفاً دقيقاً وتحليلاً عميقاً لكتاب الكشاف يقول فيها:

«وكتاب ابن عطية أنقل وأجمع وأخلص. وكتاب الزمخشرى ألخص وأغوص، إلا أن الزمخشرى قائل بالطفرة، ومقتصر من الذؤابة على الوفرة، فربما سنح له آبى المقادة فأعجزه اعتياصه، ولم يمكنه لتأنيه اقتناصه، فتركه عقلاً لمن يصطاده، وغفلاً لمن يرتاده. وربما ناقض هذا المنزع، فثنى العنان إلى الواضح والسهل اللائح، وأجال فيه كلاماً، ورمى نحو غرضه سهاماً. هذا مع ما في كتابه من نصرة مذهبه، وتقحم مرتكبه، وتجشم حمل كتاب الله عليه، ونسبة ذلك إليه، فمغتفر إساءته لإحسانه، ومصفوح عن سقطه في بعض، لإصابته في أكثر تبيانه»[٤٦].

(٤٥) ينظر: مقدمة في أصول التفسير: ٥١ـــ ٥٣، ومجموع الفتاوى: ١٣/ ٣٨٥ ـــ ٣٨٨.
(٤٦) البحر المحيط: ١/ ٢١.

هذا فوظيفة المقارن بين المناهج المتنوعة والاتجاهات المختلفة والنزعات المتعددة، بيان طريقة كل مفسر وسلوكه الذي تعامل فيه مع النصوص القرآنية وإثباته وتأكيده، وبيان مدى إنصافه وتعسّفه والحكم على ذلك بأمانة وموضوعية.

والتفسير المقارن ينبغي أن ينتهي بالترجيح،

علما أنه ليس تحديداً لمراد الله، حتى يغلق باب النظر في الآيات القرآنية الكريمة، ويتقول المتقول بأن القرآن ليس حمال أوجه بمعانيه، لكنه إبراز للقول الأقوى، واستبعاد للقول الضعيف بالدليل، وهذا كله اجتهاد، فالأقوال في التفسير كثيرًا ما تتزاحم ولا تتعارض؛ لأنّ قبول أكثر من قول، واعتبار الكل داخلا في عموم المعنى، ممّا ينسجم مع اتساع الطاقة الدلاليّة للنص القرآني.

فلا تعارض مع تكثير المعاني بشي، لأنه في حالة احتمال أكثر من معنى ليس الترجيح أكثر من إبراز للقول الأقوى كما قلنا، مع الإبقاء على الوجوه الأخرى محتملة، وهو الغالب، وإذا جدّ نظرٌ فظهر معنى جديد، فلا حرج أن يعاد النظر في الأقوال كلها مرة أخرى، فليس هناك إغلاق لباب النظر والتدبر.

والترجيح بين الأقوال المختلفة في تفسير كلام الله عمل كثير من المفسرين وكان هذا من منهج بعضهم مثل الطبري وابن عطية وابن كثير وابن عاشور وغيرهم.

لكن ينبغي أن يُعرف وجه الخلاف بين الأقوال، هل هو من باب التنوع أو التضاد، وهل هو مما يقبل الترجيح فيه أم لا؟

فكثير من الأقوال في التفسير لا حاجة إلى الترجيح بينها لكونها اختلافات تنوع أو يجوز حمل الآية عليها جميعاً، فتبقى مادة (التفسير المقارن) محصورةً في الأقوال المختارة بعد الموازنة والترجيح، وهي متفاوتة من مفسر إلى آخر، فيكون التفسير المقارن عند فلانٍ مختلفاً عنه عند فلان من المفسرين، فقد يرجح أحدهم في تفسير آيةٍ قولاً ويرجح غيره قولاً آخر، وقد يتوقف أحدهم ويرجح الآخر وهكذا وهذا هو محض العمل وهو ما سأتناوله في محله بالتفصيل إن شاء الله تعالى، لكن أحببت التنويه ليدرك المعنى لان اللون هذا ليس له قواعد نظرية متفق عليها، ولا حتى تعريف متفق عليه، بخلاف بقية ألوان التفسير، التي استقرت حقيقتها نوعاً ما.

وفي نهاية المطاف فقد رسمنا حد معلمٍ لون من ألوان التفسير ليتسنى لنا فيما بعد اكتمال مرسمه وحدوده بوضع آليات للتعامل معه وفق منهجية علمية مبناها على ضوابط وأدوات وأدلة معتبرة تضمن للمقارن منهجيته في عملية الموازنة والترجيح.

المطلب الثاني:

صلة التفسير المقارن بألوان التفسير الأخرى:

بعد أن انتهى الباحث من وضع حد للتفسير المقارن وبيان مجالاته، لابد من بيان صلته ببقية الألوان الأخرى في مجالات التفسير.

من الملاحظ أنه بترتيب التلاوة ورسم المصحف وجد نوعان من التفسير هما: التحليلي والإجمالي وبملاحظة اتحاد الموضوع الواحد لجملة من الآيات المتفرقة التي يتجه الناظر في القرآن إلى جمعها وإمعان النظر فيها حتى يرتب منها أجزاء ذلك الموضوع وجد نوع ثالث من التفسير وهو: التفسير الموضوعي، وهناك نوع أخر هو ما نحن بصدده وقد سبق لنا معرفته(٤٧).

وبذلك يتبين أنها أربعة، وإطلالة لبيان معانيها:

الأول: التفسير التحليلي:

وهو الذي يتولى فيه المفسرون بيان معنى الألفاظ في الآية، وبلاغة التركيب والنظم، وأسباب النزول، والقراءات، واختلاف المفسرين في الآية، ويذكر حكم الآية وأحكامها، وقد يزيد بتفصيل أقوال العلماء في مسألة فقهية أو نحوية أو بلاغية، ويهتم بذكر الروابط بين الآيات والمناسبات بين السور ونحو ذلك. وهذا اللون من التفسير هو أسبق أنواع التفسير وعليه تعتمد بقيتها، ويتفاوت فيه المفسرون إطناباً وإيجازاً، ويتباينون فيه من حيث المنهج، فمنهم من يهتم بالفقهيات، ومنهم من يهتم بالبلاغيات، ومنهم من يطنب في القصص وأخبار التاريخ، ومنهم من يستطرد في سرد أقوال السلف، ومنهم من يعتني بالآيات الكونية أو الصور الفنية أو المقاطع الوعظية أو بيان الأدلة العقدية. وبذلك يكون هذا اللون من التفسير هو الغالب على تواليف العلماء وأكثر كتب

(٤٧) ينظر: التفسير الموضوعي للقرآن الكريم: ٩.

التفسير على هذا النمط. ومن أهم التفاسير التحليلية؛ تفسير الرازي وابن عطية والقرطبي والآلوسي.

الثاني: **التفسير الإجمالي**:

وهو بيان الآيات القرآنية بالتعرض لمعانيها إجمالاً مع بيان غريب الألفاظ والربط بين المعاني في الآيات متوخياً في عرضها وضعها في إطار من العبارات التي يصوغها من لفظه ليسهل فهمها وتتضح مقاصدها، وقد يضيف ما تدعو الضرورة إليه من سبب نزول أو قصة أو حديث ونحو ذلك. ويمثل هذا التوجه الوجيز للواحدي ومجاز القرآن لأبي عبيدة والجلالين وتفسير السعدي، والتفسير الميسر لأبي بكر جابر الجزائري.

الثالث: **التفسير الموضوعي**:

هو بيان الآيات القرآنية ذات الموضوع الواحد وان اختلفت عباراتها وتعددت أماكنها مع الكشف عن أطراف ذلك الموضوع حتى يستوعب المفسر جميع نواحيه ويلم بكل أطرافه وان أعوزه ذلك لجا إلى التعرض لبعض الأحاديث المناسبة للمقام لتزيدها إيضاحا وبيانا ليصل بعد ذلك حسب جهده إلى حكم القرآن النهائي في موضوعه الذي يتناوله(٤٨).

أو هو المنهج الذي يتخذه المفسر سبيلا للكشف عن مراد الله من خلال المواضيع التي يطرحها والقضايا التي يعالجها توضيحا لهداية القرآن وتجلية لوجوه الإعجاز(٤٩).

وهذه التقسيمات لها جدوى كبيرة في الدراسات التفسيرية لأنها تساعد في توجيه الدراسات إلى واحد من هذه الأقسام فالممارس للعمل التفسيري إما أن يدرس التفسير بالطريقة التحليلية أو الطريقة الإجمالية أو الموضوعية أو المقارنة، ففي هذا فائدة عظيمة، خاصة أننا نعيش اليوم عصر المنهجية العلمية التي تؤمن بالتقسيم والتفريع، فوجود مثل هذه التقسيمات مهم وضروري في خدمة كتاب الله مع الاتساع والتنوع الذي شهده العصر الحديث في مناهج البحث وفروع العلوم وأساليب التأليف ظهرت في حقل العلوم الإسلامية على تنوعها واختلافها مناهج وطرق جديدة في درس هذه العلوم أو عرضها، ولم

(٤٨) ينظر: التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق: ٢٧، ومباحث في التفسير الموضوعي:٥٢ـــ٥٤، والمدخل في التفسير الموضوعي: ١٦ـــ ١٨، والتفسير الموضوعي للقرآن الكريم: ٩، وبحوث في أصول التفسير ومناهجه: ٥٧، واتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر: ٨٦٢/٣.

(٤٩) ينظر:منهجية البحث في التفسير الموضوعي للقرآن الكريم: ١٣.

يكن علم التفسير بمستثنى من ذلك، فقد وجدنا فيه أنواعا من التفسير جديدة وأساليب في التصنيف مستحدثة من ذلك ما أصبح يسمى بالتفسير العلمي أو التفاسير التربوية المبسطة، إضافة إلى مختلف أنواع التصنيف والفهرسة التي وضعت للقرآن الكريم(٥٠).

لقد انصبَّ اهتمام أهل التفسير في القديم والحديث على سبر أغوار السور والآيات القرآنية بحسب الترتيب المصحفي من جهة المعنى الإجمالي، ورُتب الإعجاز والطرق المؤدية إلى ذلك دون تتبع ما بينها من روابط موضوعية.

وبرغم تنوع مدارس التفسير واتجاهاته يبقى الاتجاه الذي ينظر للتفسير على أنه فهم للقرآن باعتباره منهاجاً ربانياً يرشد الناس إلى سعادتهم الدنيوية والأخروية، ويجعل هذا الفهم القرآني المقصد الأعلى، يبقى هو الأكثر فهماً لهذا القرآن العظيم(٥١).

ولا يصح بمكان الفصل بين أنواع التفسير فصلًا رياضيًا بحيث تنقطع وشائج القربى بينها ويكون لكل نوع مجاله وأسلوبه ونتائجه.

وذلك لأن مجال البحث واحد وهو كلام الله ﷻ، والغاية التي يهدف إليها المفسر واحدة أيضًا وهي الكشف عن مراد الله ﷻ من الآيات على قدر الطاقة البشرية، إلا أن مناهج المفسرين للوصول إلى الغاية هي التي تختلف بعض الشيء.

وحتى هذا الاختلاف في المنهج ليس اختلاف تباين وانفصال وتضاد بل هو اختلاف تنوع وتعاضد وترادف.

وبعض أنواع التفسير تعدُّ أساسًا للانطلاق منه إلى غيره فلا يستغني عنه المفسر الباحث في أي نوع من أنواع التفسير(٥٢).

فالذي يتناول الآيات ويفسرها بأسلوب التفسير المقارن، لا يستغني عن التفسير التحليلي، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوّره، فلا بد له أن يحيط بأقوال المفسرين الذين كتبوا في تفسير الآيات ليدرك المفسرَ الذي لم يخرج عن روح النصّ والغرض الأساسي من الآيات الكريمة، عن المفسر الذي تعسّف في تأويل هذه الآيات وحمّلها ما لم تحتمل، أو لم يدرك المرمى اللغوي

(٥٠) ينظر: منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم: ٤٧.
(٥١) ينظر: التفسير الموضوعي، مجلة البيان: ١٦٥/ ١٩-٢٠.
(٥٢) ينظر: مباحث في التفسير الموضوعي:٥٢، والتفسير الموضوعي، مجلة البيان: ١٦٥/ ١٩-٢٠.

للكلمة القرآنية، فانحرف بها عن دلالتها وأوّلها غير تأويلها الصحيح، فأبعد في التأويل ووقع في محاذير، ولكي يحكم على صواب منهج المفسر أو خطئه، وإجادته في تفسيره أو تخبّطه فيه، لا بد أن يكون على دراية وافية بمعاني الآيات الكريمة، فلا بد له من الرجوع إلى التفسير التحليلي. وقد يستخدم للتعبير عن حكمه على التفاسير التي يقارن بينها أسلوب التفسير الإجمالي للآيات(٥٣).

يتضح مما سبق إن عرض التفسير في شقيه، التحليلي والإجمالي يعتمد على التفصيل في التحليل والاختصار في الإجمال، وقد تبرعم من خلالهما المنهج المقارن عند جملة من الأعلام، وطائفة من المفسرين فيوازن بين الاتجاهات المختلفة، ويعطي كل ذي حق حقه فلا يميل إلى جهة، ولا يتحيز إلى طائفة ليبرز نواحي كل مفسر في تفسيره، فيسرد الآراء ويبين وجهات النظر المتباينة، ويحقق القول في الاتجاهات التفسيرية، فهو يستقري على المفسر النحوي نحوه، لإكثاره من وجوه الإعراب واختلاف القراءات وإيراد الحجج في ذلك، ويستوعب ما أورده البياني في بلاغته في مدى إيراده أصول البيان العربي في التشبيه والمجاز والكناية والاستعارة(٥٤).

وفي بيان صلة التفسير الموضوعي بالتفسير المقارن، فكثيراً ما تتباين أقوال المفسرين الذين كتبوا في تحليل النص القرآني، بحيث لا يمكن الجمع بينها، والآيات القرآنية حمّالة للوجوه المتعددة، فلا بد للمفسر الذي يكتب في موضوع ما، ووجد هذه الأقوال في تفسير آية تتعلق بموضوعه، لا بد من وقفة متأنية دقيقة، ونظرات ثاقبة للترجيح بين هذه الأقوال ومعرفة المصيب منها وغير المصيب، وليختار القول المناسب لموضوعه من هذه الأقوال؛ بغية توضيح عناصر الموضوع، والربط بين الأساليب القرآنية في أداء المعنى، للوصول إلى الهدايات القرآنية المتعلقة بالموضوع مجال البحث.

ويغذي التفسير المقارن الباحث في التفسير الموضوعي ويعطيه لفتات هامة قيمة، سواء كانت لفتات منهجية أم علمية في مجال اللغة أم البلاغة أم موضوعات قرآنية آخري ويستطيع الباحث في ضوء هذه المقارنة أن يستفيد أقرب المعاني وأصحها لخدمة التفسير الموضوعي.

(٥٣) ينظر: مباحث في التفسير الموضوعي: ٥٢.
(٥٤) ينظر: أصول البيان العربي رؤية بلاغية معاصرة: ١٢.

إذن نستنتج من كل ما تقدم أن أنواع التفسير متداخلة متساندة، لا يستغني المفسر بنوع منها عن الأنواع الأخرى[٥٥]، لأن طريقة المفسر كان لها دور في تحصيل معنى لم يكن بالإمكان الوصول إليه بطريقة أخرى، فالتفسير التحليلي يكشف عن المفردات والإعراب والبلاغة وغير ذلك مما لا يكشفه التفسير الإجمالي، وكذلك التفسير المقارن الذي تظهر فيه أقوال متعددة مما لا يظهر في التفسير المطلق، وأيضا التفسير الموضوعي يتم فيه التركيز على بعض المعاني التي قد توجد وقد لا توجد في المناهج الأخرى، وأيضاً من نقاط الاختلاف أن بعض هذه المناهج قد تفيد في تحصيل بعض المعاني مالا تفيده المناهج الأخرى.

فالمقارن يساعدنا في الوصول إلى أفضل وأليق المعاني بكتاب الله وقد يساعدنا هذا المنهج في الوصول إلى معنى كلي جامع لم ينص عليه السابقون البتة[٥٦]. وبذلك فهي جميعاً تتعاون ولا تتعارض، وتأتلف ولا تختلف لخدمة القرآن العظيم [٥٧].

المبحث الثالث

نشأة التفسير المقارن في عصر النبي ﷺ والصحابة الكرام.

المطلب الأول: نشأة التفسير المقارن في عصر النبي ﷺ:

يعدّ عصر النبي ﷺ المعين الأول في كشف معاني ألفاظ القرآن الكريم وإزالة اللبس المتعلق بآياته الكريمة، حيث تولى مهمته تكليفاً من الله ، الذي أنعم عليه في القرآن الكريم وتكفل به حفظاً وبياناً.

قال تعالى: ژ   ژ [٥٨]، وإن هذا البيان كان مصدره من عند الله تعالى: ژ   ژ [٥٩].

ويشير إلى هذا البيان بقوله:{ألا إني أوتيت الكتاب، ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه}[٦٠].

---

(٥٥) ينظر: مباحث في التفسير الموضوعي: ٥٣ـــ ٥٤.
(٥٦) ينظر: المقارن، للدكتور مساعد الطيار، ملتقى أهل التفسير، **www.tafsir.com.**
(٥٧) ينظر: المدخل في التفسير الموضوعي: ١٨.
(٥٨) سورة النحل:[٤٤].
(٥٩) سورة النجم: [٣ـــ٤].
(٦٠) سنن أبي داود، كتاب السنة، باب في لزوم السنة: ٢٠٠/٤ (٤٦٠٤)، وقال الألباني: حديث صحيح.

وما أريد القول فيه؛ تأصيل هذا اللون بأصوله المتوافرة في هذا العصر، وابتدئ مما سبق بتوارد سؤال: هل أن النبي ﷺ فسر جميع القرآن وما حكمته؟ ثم توارد اختلاف بعض الفهوم والأفعال من الأصحاب رضوان الله عليهم، ومدلوله في إشارة لهذا اللون مما لا يخفى.

فمنهم مَن ذهب إلى القول بأنه بيَّن لأصحابه كل معاني القرآن كما بيَّن لهم ألفاظه، وعلى رأس هؤلاء ابن تيمية(٦١).

ومنهم مَن ذهب إلى القول بأنه لم يُبيِّن لأصحابه من معاني القرآن إلا القليل، وعلى رأس هؤلاء السيوطي وحجته واضحة لما بُين من قول ابن عباس وعمر وعائشة ﷺ أجمعين(٦٢).

ومن البديهي أن رسول الله ﷺ لم يفسِّر لهم ما يرجع فهمه إلى معرفة كلام العرب، لأن القرآن نزل بلغتهم، ولم يفسِّر لهم ما تتبادر الأفهام إلى معرفته وهو الذي لا يعرفه أحد بجهله، لأنه لا يخفى على أحد، ولم يفسِّر لهم ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة، وحقيقة الروح، وغير ذلك من كل ما يجرى مجرى الغيوب التي لم يُطلع الله عليها نبيه، وإنما فسَّر لهم بعض المغيبات التي أخفاها الله عنهم وأطلعه عليها وأمره ببيانها لهم، وفسَّر لهم أيضاً كثيراً مما يندرج تحت القسم الثالث، وهو ما يعلمه العلماء ويرجع إلى اجتهادهم، كبيان المجمل، وتخصيص العام، وتوضيح المشكل، وما إلى ذلك من كل ما خفي معناه والتبس المراد به.

هذا، وإنَّ مما يؤيد أن النبي عليه الصلاة والسلام لم يُفسِّر كل معاني القرآن، أن الصحابة ﷺ أجمعين، وقع بينهم الاختلاف في تأويل بعض الآيات، ولو كان عندهم فيه نص عن رسول الله ﷺ ما وقع هذا الاختلاف، أو لارتفع بعد الوقوف على النص. فهم متفاوتين في معرفتهم ، فلم يكونوا جميعاً في مرتبة واحدة، السبب الذي من أجله اختلفوا في فهم بعض معاني القرآن(٦٣).

وسؤالي الآن: لماذا لم يفسر النبي ﷺ القرآن كاملا؟

(٦١) ينظر: مقدمة في أصول التفسير: ٩.
(٦٢) ينظر: الإتقان: ٢٠٢/٤.
(٦٣) ينظر: التفسير والمفسرون: ٤٢/١، واستوفاه الذهبي في كتابه بالتفصيل: ٣٨/١ـــ٤٤.

إن النبي ﷺ كان يفسر ما يحتاجه المسلمون ولو انه فسره كله لنقل إلينا، ولو فسر ما كان هناك مجالات لتلك الثروة التفسيرية، فما ورد عنه ﷺ في التفسير لا يجوز تجاوزه، اللهم إلا إذا كان ذلك بطريق التأويل والتوسع.

إضافة إلى أن العلم بمعرفة ما ورد في تفسير الآية عن النبي ﷺ أو عن أصحابه ﷺ الذين شهدوا نزول الوحي، يتوصل إليه بالأمارات والدلائل .

والحكمة أن الله تبارك وتعالى أراد أن يتفكر عباده في كتابه فأمر نبيه ﷺ أن يضع أمارات للوصول إلى معرفة المراد بالاستنباط والاجتهاد [٦٤].

ولأنه ولو فسره بالأشياء التي ستوجد في القرن العشرين أو إلى ما بعده إلى ما شاء الله لتعجب معاصروه، ولو فسره على قدر عقل معاصريه ومعلوماتهم الكونية لجمد، لأن من يتصدر سيواجه تفسير الرسول له وعليه الالتزام وعدم الزيادة ،ولذلك ترك تفسيره لتأخذ كل مرحلة مرحلتها على قدر الاستطاعة وقد كان.

وهذا أولا، وشاهده ما حصل من أشياء في عهد النبي ﷺ من وقائع وأحداث وتعامله ﷺ معها ليؤهلهم فيما بعد ويفتح الباب بتدريبهم وتمرينهم على القدرة في الاستنباط والاستنتاج، ليسايروا الحياة ويتابعوا التقدم والنهوض لاسيما وان شرعته الخاتمة.

ولقد صوب عليه الصلاة والسلام رأي جماعة من أصحابه ﷺ حين فسروا آيات من كتاب الله، فصار ذلك دليلا قاطعا على جواز التفسير بالاجتهاد، بعد استكمال الأهلية ليفتح للأمة مجالات في فهم القرآن ومعانيه[٦٥].

ومن المعلوم ان الذي يهمنا أننا نجد روايات تبين أن بعض الصحابة ﷺكانوا يتصرفون في بعض المسائل بناءً على فهمهم للنص القرآني، ثم يخبرون النبي ﷺ بذلك فإما أن يقرهم على ما ذهبوا إليه وإما أن يصحح لهم ذلك، والشاهد منه انه لم ينكر عليهم، سواء ما توصلوا إليه من فهم أو ما ترتب عليه من فعل، وأسوق بعضها لوجه الاستدلال بما نريد التوصل إليه، لان في حقيقة الأمر وجه اختلاف ومبنى موضوعنا قائم عليه.

علما انه لم يكن للمسلمين في عهد النبوة إلا مدرسة واحدة هي مدرسة الوحي المتمثلة بشخصه ﷺ ومصادرها الكتاب والسنة فقط لذا لم يكن هناك خلاف بين المسلمين في المسائل الكلية والجزئية لوجوده ورجوع الصحابة

(٦٤) ينظر: التفسير أساسياته واتجاهاته: ١٣٧، وأصول التفسير وقواعده: ٤٨.
(٦٥) ينظر: أصول التفسير وقواعده: ٤٨، واثر اللغة في اختلاف المجتهدين: ١٥.

ﷺ إليه مع وجود شيء من الحرية في الاجتهاد في بعض المسائل ثمَّ يأتيها إقرار أو تغيير منه ﷺ، ونلحظها في وقائع حدثت يمكن استنباط مسألتنا منها.

ومن ضمنها: تصحيح النبي ﷺ لاجتهاد الصحابة ﷺ في فهمهم النصوص، ومن ذلك ما حدث بين عمار بن ياسر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما في سفرهما، فعن شقيق، قال: كنت جالسا مع عبد الله ابن مسعود وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما، فقال له أبو موسى: لو أن رجلا أجنب فلم يجد الماء شهرا، أما كان يتيمم ويصلي، فكيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة: ژ □ □ □ چ چ چ ژ [٦٦] فقال عبد الله: لو رخص لهم في هذا لأوشكوا إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا الصعيد. قلت: وإنما كرهتم هذا لذا؟ قال: نعم، فقال أبو موسى: ألم تسمع قول عمار لعمر: بعثني رسول الله ﷺ في حاجة، فأجنبت فلم أجد الماء، فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال:{إنما كان يكفيك أن تصنع هكذا، فضرب بكفه ضربة على الأرض، ثم نفضها، ثم مسح بهما ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه، ثم مسح بهما وجهه} فقال عبد الله: أفلم تر عمر لم يقنع بقول عمار؟ [٦٧].

نلاحظ أن النبي ﷺ لم يقل لعمار لماذا فعلت ولم يؤنبه على اجتهاده بل في طريقة التصحيح إشارة إلى جواز الاجتهاد لأنهُ قال إنما كان يكفيك فدل على أنَّهُ لو اجتهد بما ذكره له النبي ﷺ لأقره على ذلك.

وإننا لنلحظ أيضا أن عمر ﷺ لم يقنع به على حد ما ذكر وبقي يعمل بما أرتأه أول مرة، فهو لم يصل لأنه كان يتوقع الوصول إلى الماء قبل خروج الوقت أو أنه جعل آية التيمم مختصة بالحدث الأصغر وأدى اجتهاده إلى أن الجنب لا يتيمم وهو المشهور عنه ﷺ[٦٨].

ووجهَ المسألةَ ابن حجر: وإنما لم يقنع عمرﷺ بقول عمار ﷺ لكونه أخبره أنه كان معه في تلك الحال وحضر معه تلك القصة، ولم يتذكر ذلك عمر ﷺ أصلا ولهذا قال لعمار ﷺ فيما رواه مسلم من طريق عبد الرحمن بن أبزى اتق الله يا عمار قال إن شئت لم أحدث به فقال عمر ﷺ نوليك ما توليت قال النووي معنى قول عمر ﷺ اتق الله يا عمار أي فيما ترويه وتثبت فيه فلعلك نسيت أو اشتبه عليك فإني كنت معك ولا أتذكر شيئا من هذا ومعنى قول

(٦٦) سورة المائدة: [٦].
(٦٧) صحيح البخاري،كتاب التيمم، باب التيمم ضربة: ٧٧/١ (٣٤٧).
(٦٨) ينظر: عمدة القاري: ١٨/٤ــ١٩.

عمار إن رأيت المصلحة في الإمساك عن التحديث به راجحة على التحديث به وافقتك وأمسكت فإني قد بلغته فلم يبق علي فيه حرج فقال له عمر ﷺ نوليك ما توليت أي لا يلزم من كوني لا أتذكره أن لا يكون حقا في نفس الأمر فليس لي منعك من التحديث به[٦٩]، وبقي عمر وفي رواية ابن مسعود أيضا رضي الله عنهما متمسكين برأيهما حتى قبضا.

وقد اجتهد الصحابة ﷺ في زمن النبي ﷺ في كثير من الأحكام ولم يعنفهم كما أمرهم يوم الأحزاب أن يصلوا العصر في بني قريظة فاجتهد بعضهم وصلاها في الطريق وقال لم يرد منا التأخير وإنما أراد سرعة النهوض فنظروا إلى المعنى واجتهد آخرون وأخروها إلى بني قريظة فصلوها ليلا نظراً إلى اللفظ.

واجتهد سعد بن معاذ ﷺ في بني قريظة وحكم فيهم باجتهاده فصوبه النبي ﷺ وقال لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سماوات[٧٠].

نلاحظ فيما سبق أن الصحابة فهموا على معنى محتمل، لكنه غير المراد فأرشدهم النبي إلى المعنى المراد، ولم ينههم عن تفهم القرآن إلا بالرجوع إليه[٧١].

وهكذا عاش الجيل الأول عصراً مع التفسير من أروع العصور وأبدعها فهماً لمعانيه وإدراكا لأسراره وأحكامه، بعيداً عن المعاني الفاسدة، والتأويلات المحرفة، فبين ظهرانيهم نبي مرسل توكل بحمل هذه الأمانة في سبيل نشر هذه الهداية.

يتضح لنا مما تقدم أننا لا يمكن أن نجعل هذا العهد طوراً من أطوار التفسير وذلك لأن هذا العهد هو عهد البيان والتشريع وليس فيه اجتهاد بالمعنى الذي نفهمه وإنما الاجتهاد فيه موقوف على إجازة المشرع له من عدمها ولكن الذي يجب علينا ذكره أن كل الأطوار التي جاءت بعد هذا العهد بنيت على هذا العهد فيمكن أن نسمي هذا العهد قاعدة التفسير المقارن.

المطلب الثاني:

نمو التفسير المقارن في عصر الصحابة (ﷺ).

(٦٩) ينظر: فتح الباري: ١/ ٤٥٧.
(٧٠) ينظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود: ٩/ ٣٧١.
(٧١) ينظر: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير: ١٦٦.

تابع الصحابة الكرام رضوان الله عليهم مسيرة الاجتهاد بعد رسول الله ﷺ وساروا على الطريق الذي خطه لهم ودربهم عليه، فواجهوا المسائل الطارئة وأعطوها أحكامها عن طريق الاجتهاد بمعناه الواسع المتضمن مراعاة مقصد الشارع وحكمته، فجاء اجتهادا أصيلا واعيا وافيا محققا للإغراض مظهرا براعة الصحابة وعظيم فكرهم وعمق فهمهم، ولذلك ظل اجتهادهم منارة يستهدي بنورها كل المجتهدين عبر العصور التي تلت عصرهم(٧٢).

ومن البديهي أن تفاوت الناس في المعرفة والإدراك مسألة ذاتية فالقرآن وإن كان في الحقيقة هداية للبرية، فإنهم لن يتساووا في معرفته، وإنما يحيطون به بحسب درجاتهم واختلاف أحوالهم، فالبلغاء تعرف من فصاحته، والفقهاء من أحكامه، وعلم الاعتقاد من براهينه العقلية، وأهل الآثار من قصصه ما يجهله غير المختص بفنه، وقد علم أن الإنسان بقدر ما يكتسب من قوته في العلم تتزايد معرفته بغوامض معانيه، وعلى ذلك أخبار النبي ﷺ، ولهذا قال: {نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه(٧٣)}(٧٤).

إن وجود التباين في الفهم والاختلاف في الرأي ظاهرة طبيعية لا يخلو منها أي مجتمع بشري، إن لم تكن من لوازم حركته ونموه وتقدمه، وكان وجوده ﷺ يمنع بروز تلك الظاهرة على السطح فهو نبي الأمة ومرجعها فسرعان ما تختفي آثار الاختلاف ولا تتفاقم فتنتج مشاكلاً، وإنما يحتفظ كل برأيه مع احترام الرأي الآخر.

ولكن بعد الوفاة بدأت الأفهام المختلفة تبرز على السطح وتأخذ مجراها في المجتمع، وكان لوجود القرآن دور في تقريب المسافات لكنه لم يحد من ظهور الاختلاف في فهم النصوص وتفسيرها (٧٥).

ومن المعلوم بديهيا أن كل مسألة تتبلور؛ يكون أكثر الأجيال لها فهماً وحرصاً وتطبيقاً هو الجيل الأول سواء كانت دينية أم دنيوية، ولقد كان صحابة النبي ﷺ افهم الناس وأعلمهم بما جاء به فهم خير هذه الأمة وهم أعلم الناس بعده بتفسير كتاب الله لأنهم شاهدوا التنزيل وعاصروه وعرفوا

(٧٢) ينظر: تأريخ الفقه الإسلامي: ٣٦ ـــ ٣٧.
(٧٣) سنن الترمذي، أبواب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبواب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع: ٣٤/٥ (٢٦٥٨). وقال الألباني: حديث صحيح.
(٧٤) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ١٠/١.
(٧٥) ينظر: منهج النقد في التفسير: ٢٧.

التأويل وفهموه وفهموا مقاصده، فهم خيار من خيار لحمل الرسالة وتبليغ الشريعة، فكانوا في تأريخ البشرية أنموذجاً فريداً لم يتكرر، وبذلك استحقوا أن تكون فيهم الخيرية إلى يوم القيامة {خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم}(٧٦).

ولقد اشتهر بالتفسير من الصحابة عدد قليل، قالوا في القرآن بما سمعوه من رسول الله ﷺ مباشرة أو بالواسطة، وبما شاهدوه من أسباب النزول، وبما فتح الله به عليهم من طريق الرأي والاجتهاد.

وبين السيوطي من اشتهر منهم وهم عشرة؛ الخلفاء الأربعة، وابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وعبد الله بن الزبير ﷺ أجمعين.

أما الخلفاء فأكثر من روى منهم علي بن أبي طالب والرواية عن الثلاثة قبله نَزِرَةٌ جدا وكان السبب في ذلك تقدم وفاتهم كما أن ذلك هو السبب في قلة رواية أبي بكر ﷺ للحديث ولا أحفظ عن أبي بكر ﷺ في التفسير إلا آثارا قليلة جدا لا تكاد تجاوز العشرة (٧٧).

وهذا لا يعني أنه لم يكن غير هؤلاء من الصحابة من روي عنه في التفسير فقد ورد عن جماعة من الصحابة غير الذي ذكرناهم شيء من التفسير لكنه قليل مثل أنس بن مالك وأبو هريرة وابن عمر وجابر وعمرو بن العاص وعائشة ﷺ أجمعين(٧٨).

وكان ابْن عباس رضي اللَّه عنهما «إذا سئل عن الأمر فكان في القرآن، أخبر به، وإن لم يكن في القرآن وكان عن رسول الله ﷺ، أخبر به، فإن لم يكن، فعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما - فإن لم يكن، قال فيه برأيه»(٧٩).

وقد أدى ذلك الاختلاف إلى إنشاء مدارس في هذا العصر لاتساع نطاق الحاجة إلى تفسير القرآن بسبب الفتوحات ودخول أعداد كبيرة من العرب والأعاجم في الإسلام، وعدم إحاطة كثير منهم باللغة وظروف التنزيل الذي امتد لبضع وعشرين سنة. فكان لاستقرار بعض الصحابة المشهورين بالتفسير في مكة والمدينة والعراق أثر في نشأة حركة علمية للإجابة عن التساؤلات المتعلقة بفهم القرآن، والتي كان على رأسها؛ عبد الله بن عباس الذي استقر في

(٧٦) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ٣/٥ (٣٦٥١).
(٧٧) ينظر: الإتقان:٢٣٣/٤، والتفسير والمفسرون :٤٩/١.
(٧٨) ينظر: مناهل العرفان: ١٥/٢.
(٧٩) سنن الدارمي، كتاب العلم، باب الفتيا وما فيه من الشدة:١/ ٢٦٥ (١٦٨)، وإسناده صحيح.

مكة، وأبي بن كعب الذي استقر في المدينة، وعبد الله بن مسعود الذي استقر بالكوفة في العراق، ونسبت لهم مدارس التفسير فيها(٨٠).

ومما يجدر الإشارة إليه أن كثيرا من الوقائع بعده صلوات الله وسلامه عليه لم تندرج في النّصوص الثّابتة فقاسها الصحابة بما ثبت وألحقوها بما نصّ عليه بشروط في ذلك الإلحاق، تصحّح تلك المساواة بين الشّبيهين أو المثلين. حتّى يغلب على الظّنّ أنّ حكم الله تعالى فيهما واحد وصار ذلك دليلا شرعيا بإجماعهم عليه(٨١).

وأوضح الإمام الغزالي في معرض حديثه عن القول في التفسير: أن تحريم التكلم بغير المسموع باطل إذ لا يوافق السماع من رسول الله ﷺ إلا في بعض الآيات. والصحابة ﷺ ومن بعدهم اختلفوا اختلافا كثيرا لا يمكن فيه الجمع، ويمتنع سماع الجميع من رسول الله ﷺ. والأخبار والآثار تدل على اتساع معانيه(٨٢).

وبمثله ما ذهب إليه القرطبي في معرض مناقشته بعض أقوال العلماء:

إن التفسير موقوف على السماع، لقوله تعالى: ژ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ژ (٨٣) وهذا فاسد لأن النهي عن تفسير القرآن لا يخلو: إما أن يكون المراد به الاقتصار على النقل والمسموع وترك الاستنباط، أو المراد به أمرا آخر. وباطل أن يكون المراد به ألا يتكلم أحد في القرآن إلا بما سمعه، فإن الصحابة ﷺ قد قرءوا القرآن واختلفوا في تفسيره على وجوه، وليس كل ما قالوه سمعوه من النبي ﷺ، فإن كان التأويل مسموعا كالتنزيل فما فائدة تخصيصه بذلك! وهذا بين لا إشكال فيه (٨٤).

ويقر السيوطي بوجود الاختلاف بين الصحابة بسب اختلافهم في فهم الآيات وتفسيرها بالمقتضى من معنى الكلام . قال«واختلف الصحابة في معنى الآية، فأخذ كل برأيه على منتهى نظره، ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل»(٨٥).

(٨٠) ينظر: التفسير والمفسرون: ٧٨/١.
(٨١) ينظر: مقدمة ابن خلدون: ٥٧٤.
(٨٢) ينظر: تفسير مجاهد: ٨/١.
(٨٣) سورة النساء: [٥٩].
(٨٤) ينظر: الجامع لإحكام القرآن: ٣٣/١.
(٨٥) الإتقان: ٢١٠/٤.

وأيد ابن عاشور ما ذهبوا إليه في مقدمة تفسيره من اتساع الاختلاف في التفسير بين الصحابة، وان آراءهم كانت اجتهادا وليست نقلا من النبي ﷺ ولهذا اختلفوا ثم أشار إلى أن الطبري رغم التزامه في مقدمته بالاقتصار على المأثور ، ما لبث في كل أية أن يتخلص فيها إلى اختياره منها وترجيح بعضها على بعض بما ظهر له من شواهد(٨٦).

وهذا أمر معلوم بديهياً بعدم إمكان الإحاطة بكل ما قاله ﷺ من قبل رجل واحد فقد كان المسلمون يذهبون إلى أعمالهم المختلفة فمنهم من يخرج في سرية من السرايا ومنهم من يذهب إلى أرضه ليزرعها وغير ذلك مما كانوا ينشغلون به، وهذا عمر بن الخطاب ﷺ يقر بانشغاله عن بعض ما أمر به النبي ﷺ فقد روى {أن أبا موسى الأشعري استأذن أبو موسى على عمر فكأنه وجده مشغولا فرجع، فقال عمر: ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس، ائذنوا له، فدعي له، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ فقال: إنا كنا نؤمر بهذا، قال: فأتتي على هذا ببينة أو لأفعلن بك، فانطلق إلى مجلس من الأنصار، فقالوا: لا يشهد إلا أصاغرنا، فقام أبو سعيد الخدري فقال: قد كنا نؤمر بهذا ، فقال عمر خفي علي هذا من أمر النبي ﷺ، ألهاني الصفق بالأسواق}(٨٧).

ومن الأمثلة الحاصلة في عصر الصحابة ﷺ عدة المتوفى عنها زوجها إن كانت ذات حمل؛ أيكون انتهاء عدتها بالوضع أم بانتهاء المدة وهو ما يسمى بأبعد الأجلين انطلاقا من قوله تعالى:ژ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ژ (٨٨).

وكذا اختلافهم في أسراء النبي ﷺ بجسده وروحه في اليقظة أم في المنام انطلاقا من قوله تعالى:

ژ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ژ (٨٩) وبنحوه أمثلة كثيرة لا يتسع المقام لذكرها.

(٨٦) ينظر: التحرير والتنوير: ١/ ٢٧ــ٣٠.

(٨٧) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الحجة على من قال: إن أحكام النبي صلى الله عليه وسلم كانت ظاهرة، وما كان يغيب بعضهم من مشاهد النبي صلى الله عليه وسلم وأمور الإسلام: ٩/ ١٠٨ (٧٣٥٣).

(٨٨) سورة الطلاق:[٤].

(٨٩) سورة الإسراء: [٦٠].

ومما سبق فأن الاختلاف قد أخذ نصيبه في حياة الصحابة ﷺ إلا أن اختلافهم تميز عن اختلاف غيرهم بأمور كثيرة ، فهم لم يُفَسَّروا القرآن جميعه، إنما فُسِّروا ما غمض فهمه، فكان يتزايد تبعاً لتزايد هذا الغموض إلى أن تم، وقِلَّة الاختلاف بينهم في فهم معانيه، واكتفائهم بإجمال المعنى دون التفصيل، والاقتصار على توضيح المعنى اللغوي الذي فهموه بأخصر لفظ، وحرية الاجتهاد عندهم وندرة الاستنباط العلمي للأحكام الفقهية من الآيات القرآنية ، وعدم تدوينه لأنه لم يدون إلا في القرن الثاني. وليس لمعترض أن يعترض علينا بتفسير ابن عباس، فإنه لا تصح نسبته إليه، بل جمعه الفيروزآبادى ونسبه إليه، معتمداً في ذلك على رواية واهية، وسلسلة كاذبة(٩٠).

والذي يهمنا أنهم لم يكتفوا بذكر الرأي وتضعيفه، إنما يذكرون الرأي الراجح لديهم، وهذا اقوي في إقناع المخطئ ورجوعه عن قوله، فلو اقتصر دونما إرشاد المخطئ إلى الصحة عنده لما كان له أي اثر ، ولربما أوقع صاحب القول في حيرة، فلا هو بقي على قوله، ولا ظفر بقول أخر راجح(٩١).

وممّا تقدم يتبين لنا أن هذا العصر هو عصر الاجتهاد الأول ويمكن أن نسميه الطور الأول للتفسير المقارن لأنه إما أن يكون فيه نقل عن النبي ﷺ أو استنباط من الكتاب والسنة أو قياس على طريق النظائر.

ولنترك عمر بن الخطاب ﷺ يبين لنا المنهج الذي ساروا عليه في هذا الطور وذلك من خلال كتابه إلى القاضي شريح «أن اقض بما في كتاب الله ، فإن لم يكن في كتاب الله فبسنة رسول الله ﷺ، فإن لم يكن في كتاب الله ، ولا في سنة رسول الله ﷺ، فاقض بما قضى به الصالحون، فإن لم يكن في كتاب الله ، ولا في سنة رسول الله ﷺ، ولم يقض به الصالحون، فإن شئت فتقدم، وإن شئت فتأخر، ولا أرى التأخر إلا خيرا لك، والسلام عليكم»(٩٢).

وهكذا اجتهدوا وقدموا للأجيال كنوزا رائعة من الفكر الأصيل تشعشع منه عبق الإيمان وترقرق النور من جنباته.

ولذا لما رأى خيار السلف من بعد الصحابة هذه الثمار الطيبة المباركة لاجتهادات الصحابة، وأثرها في الأمة، وما حصل بسببها من الرحمة للأمة

(٩٠) ينظر: التفسير والمفسرون: ٧٣/١، واختلاف الصحابة، أسبابه وآثاره في الفقه الإسلامي: ٢١ــ ٢٢، وأدب الاختلاف في الإسلام: ٤٨ــــ٤٩.

(٩١) ينظر: نقد الصحابة والتابعين للتفسير دراسة نظرية تطبيقية: ١٧٧.

(٩٢) السنن الصغرى للنسائي، كتاب آداب القضاة، باب الحكم باتفاق أهل العلم ٨/ ٢٣١ (٥٣٩٩)، وقال الألباني: صحيح الإسناد موقوف.

والتوسعة في الاجتهاد والترجيح بين أقوالهم، ما كرهوا اختلاف الصحابة بل أظهروا الفرح والرضا به.

قال عمر بن عبد العزيز: «ما يسرني أن أصحاب رسول الله ﷺ لم يختلفوا»، وفي رواية «ما يسرني أن لي باختلافهم حمر النعم»، وعن غيره «لقد نفع الله باختلاف أصحاب النبي ﷺ في أعمالهم، لا يعمل العامل بعمل رجل منهم، إلا رأى أنه في سعة ورأى خيراً منه قد عمله»(٩٣).

ومن عرضنا السابق يتبين لنا أن بعض الصحابة تكلموا في مسائل التفسير المقارن وبذلك يثبت وجه الاستدلال على وجوده من فعلهم ﷺ وأرضاهم أجمعين.

المبحث الرابع

تطور ونضوج التفسير المقارن من عصر التابعين إلى وقتنا الحاضر.

المطلب الأول: تطور التفسير المقارن في عصر التابعين:

انتهت المرحلة الثانية بانصرام عهد الصحابة، وبدأت مرحلة ثالثة من عصر التابعين الذين تتلمذوا على الصحابة فتلقوا غالب معلوماتهم عنهم، وكما اشتهر بعض أعلام الصحابة الرجوع إليهم في استجلاء بعض ما خفي من كتاب الله، اشتهر أيضاً أعلام من التابعين، تكلَّموا فيه، ووضَّحوا لمعاصريهم خفي معانيه وأوجه الاختلاف فيه.

ومعلوم أن ما نُقِل عن رسول ﷺ وعن الصحابة لم يتناول جميع آيات القرآن، وإنما فسَّروا ما غمض فهمه على معاصريهم، ثم تزايد هذا الغموض على تدرجٍ كلما بَعُد الناس عن عصر النبوة والأصحاب، فاحتاج المشتغلون من التابعين إلى أن يكملوا بعض هذا النقص، فزادوا في التفسير بمقدار ما زاد من غموض، معتمدين على ما عرفوا من أدوات الفهم ووسائل البحث(٩٤).

لقد توزع الصحابة ﷺ في الأقطار، بعد أن فتحها الله عليهم، وحمِل كل منهم ما ليس مع الآخر من سنة رسول الله ﷺ، فأدى اجتهادهم إلى الاختلاف فيما لا نص فيه ، فكانت القضية تنـزل بهم فيحكمون فيها بما علموه من الشرع، أو يجتهدون فيها، وقد يكون فيها حديث عند صاحب آخر في بلد آخر،

(٩٣) الموافقات: ٥/ ٦٧ــ ٦٨.

(٩٤) ينظر: التفسير والمفسرون: ٧٦/١.

وقد أخذ عن الصحابة التابعون كل في مكانه، وتتلمذوا عليهم، وأفتوا بفتاواهم، ولا يمكن حصر المسائل التي اختلف فيها التابعون رحمهم الله تعالى، لكن يمكن للعقل أن يتصور كمية المسائل التي اختلف فيها الصحابة، ثم يضيف إليها أضعافها ليدرك المسائل التي اختلف فيها التابعون، وليس هذا معناه أن حياتهم كلها اختلاف، ولكن كثرة المسائل الواردة عليهم، جعلتهم يعملون أفكارهم ، ويشحذون هممهم للوصول إلى الحق المنشود [٩٥].

فكانت الحاجة عندها إلى التفسير واضحة، إذ وجد التابعون أنفسهم ملزمين بتفسير ما يستطيعون تفسيره من القرآن الكريم وتوضيح ما غمض منه وما أشكل على الناس فهمه، فنضجت واتسعت طريقتان للتفسير هما: التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي المستنبط من طريق التدبر والمعرفة والفهم لكتاب الله عن طريق استخدام اللغة العربية وفهم معاني مفرداتها والاستشهاد بالشعر العربي، ومعلوم أن هاتين الطريقتين ظهرتا منذ زمن الصحابة عندما فسر عمر وابن عباس ﷺ بالشعر العربي.

وبذلك تقدم التفسير خطوات وحقق تطوراً في فهم القرآن الكريم وتفسير الكثير من آياته، فانتشر التابعون في أرجاء المعمورة يوضحون للناس أمور هذا الدين من خلال تفسير آيات القرآن وأحاديث المصطفى ﷺ ونمت المدارس التفسيرية وتوسعت وأصبح لكل مدرسة رجالها ومناهجها ومريدوها من طلبة العلم الذين حفظوا التفسير عمن قبلهم ونقلوه إلى من جاء بعدهم.

والتابعون ﷺ جاءوا بعد عصر التنزيل فكانوا أكثر حاجة إلى التفسير ممن شهدوا نزول القرآن الكريم، وفيهم رسول الله ﷺ يبين لهم ما نزل إليهم.

فكان عليهم أن يتعلموا من الصحابة ﷺ ما أخذوه عن رسول الله ﷺ، وما شاهدوه من أسباب النزول، وما فهموه وعملوا به من آي الذكر الحكيم.وهم بدورهم ما كانوا ليكتموا علماً تعلموه، أو فهماً فهموه، سواء منهم من استقر في مواطن التنزيل أم من رحل، فجلس التابعون يستفسرون من الصحابة رضوان الله عليهم، حتى أن بعضهم كان يجلس إلى الصحابي ومعه الألواح يستفسر عن كل ما هو في حاجة إليه من فاتحة الكتاب الكريم إلى نهاية آياته البينات[٩٦]

(٩٥) ينظر: أسباب اختلاف الفقهاء: ٢٣.
(٩٦) ينظر: التفسير والمفسرون: ١/ ٧٥.

قال مجاهد بن جبر: «عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات، أقف عند كل آية منه، وأسأله عنها فيما نزلت وكيف كانت»[٩٧]، وقال ابن أبي مليكة (ت: ١١٧هـ) عنه: «رأيت مجاهدًا يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه، فيقول له ابن عباس: اكتب. قال: حتى سأله عن التفسير كله» وقال الشعبي (ت: ١٠٤هـ): «والله ما مِن آيةٍ إلا قد سألت عنها»[٩٨].

وأوضح السيوطي إلى أن النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليل جداً وهو وان كان بين التابعين أكثر منه بين الصحابة فهو قليل بالنسبة إلى ما بعدهم، فكلما كان العصر أقرب إلى عهد النبوة كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان به أكثر.

لذا فان تدوين التفسير كان في هذا العصر في بداياته فانه لم يسجل لأحد من التابعين تفسير كامل للقرآن يذكر، وإنما كانوا يجيبون إجابة شفوية كما أخذوه[٩٩].

والذي أريد أن ألخصَهُ في هذا المبحث أن عهد التابعين كان نواة التطور التي وضح فيها التمايز بين الأقوال وإدلاء الآراء، ولقد قال الدهلوي: «وبالجملة فاختلفت مذاهب أصحاب النبي ﷺ، وأخذ عنهم التابعون كذلك كل واحد ما تيسر له، فحفظ ما سمع من حديث رسول الله ﷺ ومذاهب الصحابة وعقلها، وجمع المختلف على ما تيسر له ورجح بعض الأقوال على بعض، واضمحل في نظرهم بعض الأقوال وإن كان مأثورا عن كبار الصحابة»[١٠٠].

وقال ابن عطية: «فأما صدر المفسرين والمؤيد فيهم فعلي بن أبي طالب ﷺ، ويتلوه عبد الله بن العباس رضي الله عنهما، وهو تجرد للأمر وكمله وتتبعه، وتبعه العلماء عليه، كمجاهد، وسعيد بن جبير، وغيرهما، والمحفوظ عنه في ذلك أكثر من المحفوظ عن علي بن أبي طالب ﷺ، وقال ابن عباس: «ما أخذت من تفسير القرآن فعن علي بن أبي طالب»، وكان علي بن أبي طالب يثني على تفسير ابن عباس ويحث على الأخذ عنه، وكان عبد الله بن مسعود يقول: «نعم ترجمان القرآن عبد الله بن عباس»، وقال عنه علي بن أبي طالب ﷺ: «ابن عباس كأنما ينظر إلى الغيب من ستر رقيق» [١٠١].

(٩٧) الإتقان: ٤/ ٢٤٠.
(٩٨) جامع البيان: ١/٩٠،٨٧.
(٩٩) ينظر: الإتقان: ٤/ ٢٠٢، ومجاهد المفسر والتفسير: ٢٧٨.
(١٠٠) حجة الله البالغة: ١/ ٢٤٧.
(١٠١) المحرر الوجيز: ١/٤١.

وقد حمل هؤلاء معهم إلى هذه البلاد التي رحلوا إليها، ما وعوه من العلم، وما حفظوه عن رسول الله ﷺ، فجلس إليهم كثير من التابعين يأخذون العلم عنهم، وينقلونه لمن بعدهم، فقامت في هذه الأمصار المختلفة مدارس علمية، أساتذتها الصحابة، وتلاميذها التابعون.

واشتهر بعض هذه المدارس بالتفسير، وتتلمذ فيها كثير من التابعين لمشاهير المفسِّرين من الصحابة، فقامت مدرسة للتفسير بمكة، وأخرى بالمدينة، وثالثة بالعراق، وهذه المدارس الثلاث، هي أشهر مدارس التفسير في الأمصار في هذا العهد(١٠٢).

ومما يؤكد ما تقدم ما حرره ابن تيمية: «وأما (التفسير) فإن أعلم الناس به أهل مكة، لأنهم أصحاب ابن عباس كمجاهد، وعطاء بن أبى رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وغيرهم من أصحاب ابن عباس، كطاووس، وأبى الشعثاء، وسعيد بن جبير، وأمثالهم. وكذلك أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود، ومن ذلك ما تميزَّوا به عن غيرهم، وعلماء أهل المدينة في التفسير، مثل زيد بن أسلم، الذي أخذ عنه مالك التفسير»(١٠٣).

ومما امتاز به التابعون الفهم والاجتهاد، فان لم يجدوا التفسير في القرآن ولا في السنة ولا في أقوال الصحابة اجتهدوا على غرار ما تلقوه من شيوخهم الكرام من الأصحاب رضوان الله عليهم، والذي دعاهم إلى كثرة الخلافات التفسيرية وزيادتها عما كانت عليه في عهد الصحابة فقد تناولوا ما اشتملت عليه آراؤهم وزيادة، بسبب توسع المدارس التفسيرية في هذا العصر بعد أن كانت نواة مصغرة في عصر الصحابة رافق ذلك زيادة في التنقل في طلب العلوم الشرعية من بلد إلى آخر، إلا انه مروي بإسناد كل قول إلى صاحبه ليميز بين قويها وضعيفها، وصحيحها وسقيمها(١٠٤).

وهكذا اتسعت حياة المسلمين، وجدّت عليهم مسائل وقضايا كثيرة، احتاج الناس إلى معرفتها فاخذوا يؤصلونها ويبثونها بين الأوساط بغية انتهاج التمحيص والعمل.

ومن صور الاختلاف للتفسير المقارن في عصر التابعين رحمهم الله:

(١٠٢) ينظر: التفسير والمفسرون: ٧٧/١.
(١٠٣) مقدمة في أصول التفسير: ٢٣ــ ٢٤.
(١٠٤) ينظر: بحوث في أصول التفسير ومناهجه: ٣١ــــ٣٣.

ما يدلنا عليه من قوله تعالى ما ورد في الإصلاح بين الزوجين من قوله تعالى: ژ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ژ □ □ ک ک ک ک گ گ گ گ ژ [١٠٥]، فقد قال مجاهد: أما إنه ليس بالرجل والمرأة، ولكنه الحكمان[١٠٦]، فنفى أن يكون الضمير في قوله تعالى: ژ □ ژ ژ □ □ ک ژ عائدًا على الزوجين، ومن ذكر ذلك اعتبر صِحته لُغَة ومعنى، فالزوجان سبق ذكرهما فصح إعادة الضمير عليهما، ويكون المعنى: إن أراد الزوجان إصلاح ما بينهما من الشقاق، أوقع الله بينهما الألفة والوفاق.

وذهب مجاهد إلى أن الضمير في الآيةِ عائد على الحكمين، فهما أقرب مذكور، وإعادة الضمير إليهما أظهر، ويكون به المعنى: إن يرِد الحكمان إصلاحًا بين الزوجين وتأليفًا، يوفِّق الله بينهما، فتتفق كلمتهما، ويحصل مقصودهما.

وهو ما أدى إلى اختلاف المفسرين في تعيين مفسر الضمير على أربعة أقوال:

الأول: أنهما عائدان على الحكمين، على ما سبق بيانه، قال ابن عباس: «ذلك الحكمان وكذلك كلُّ مصلِح يوفقه الله للحق والصواب»، وهو قول سعيد بن جبير ومجاهد والشعبي والضحاك وعطاء وغيرهم.

الثاني: أنهما عائدان على الزوجين، وسبق ذكر معناه.

الثالث: أن الأول عائد على الحكمين، والثاني عائد على الزوجين، فيكون المعنى: إن قصد الحكمان إصلاح ذات البين ونصحا، أوقع الله بين الزوجين الألفة والمحبة، والموافقة والصحبة.

الرابع: أن الأول عائد على الزوجين، والثاني عائد على الحكمين، أي: إن يرِد الزوجان إصلاحًا واتفاقًا، يوفق الله الحكمين لتحري الصواب وإصابته [١٠٧].

ولفظ الآية وإن كان محتمِلاً لكلِّ هذه الوجوه، إلا أن القول الأول منها أظهر؛ لأن سياق الآية واضِح في الحكمين، فناسب اتساق الحديث عنهما، وعود الضمير إليهما، ثم حمل الضمائر على مَفسر واحد صحيح المعنى أولى

(١٠٥) سورة النساء: ٣٥.
(١٠٦) ينظر: تفسير مجاهد: ٢٧٥، وجامع البيان: ٨/ ٣٣٢.
(١٠٧) ينظر: جامع البيان: ٨/ ٣٢٠ ـــ ٣٢٢، والكشف والبيان: ٢٩١/٣، والنكت والعيون: ٤٨٤/١، والمحرر الوجيز: ٤٩/٢، ومفاتيح الغيب: ٦٢/١٠ ، وزاد المسير: ٤٠٣/١.

من تفريقها؛ لفائدة انسجام النظم، وتناسق السياق، «فتناسق الضمائر لواحد مع صحة المعنى أولى من جعلهما لمختلفين»[١٠٨]، وكذا «إذا اجتمع ضمائر فحيث أمكن عودها لواحد فهو أولى من عودها لمختلف»[١٠٩]، وعلى هذا القول جمهور المفسرين وإجماع العلماء عليه. والأمثلة على ذلك كثر [١١٠].

وبعد، فهؤلاء هم مشاهير المفسِّرين من التابعين، وغالب أقوالهم في التفسير تلقوها عن الصحابة الكرام، لذا فان التفسير المقارن قد ظهرت بوادره وتوسعت في هذا العصر حيث ظهرت الفرق والمدارس التفسيرية، وان كانت بوادره بدأت في عصر النبي ﷺ والصحابة الكرام،كما تبين لنا ذلك آنفا. ولا شك أنهم كانوا على مبلغ عظيم من العلم ودقة الفهم، لقرب عهدهم من عهد النبوة، واتصال ما بين العهدين بعهد الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

المطلب الثاني:

نضوج التفسير المقارن من عصر التدوين إلى وقتنا الحاضر:

ابتدأ الاختلاف في التفسير بين الصحابة أنفسهم ثم بدأ بالتوسع والازدياد عند التابعين آخذاً أبعاداً اكبر وتنوعاً وتشعباً عند من تبعهم من المفسرين، وذلك كلما تقدم الزمن وتطورت وتوزعت الآراء والأفكار، فجذوره ممتدة مع اختلاف في الحجم والآثار فكلما بعد الزمان عن العصر الأول كان أكثر وأعمق واشد تأثيرا في المجتمع، ليتكون بسببه إثراء للعلم، ليبرز وضع أسس ومعايير يستفاد منها بتمييز الغث من السمين والسليم من السقيم لبناء حركة علمية ذات توجه تعمقي توسعي يقوم بدوره إعمال سائر أقوال المفسرين وجهودهم المبذولة فيها بتجنب الخطأ والرأي الزائغ منها[١١١].

ومما لاشك أن البعد عن عصر النبوة والتنزيل مدعاة لاستحداث أمور لم تكن موجودة قبل، وصورته كظهور الاختلاف المذهبي ظهوراً جلياً متمثلة بالمدارس الفقهية والمناظرات وبداية التعصب الذي دفع الأتباع إلى تدوين مذاهبهم وتحصينها، وتفسير القرآن هو المعول عليه في كثير من هذه

(١٠٨) البحر المحيط: ١٠/ ٥٣.
(١٠٩) البرهان: ٣٥/٤.
(١١٠) ينظر: زاد المسير: ٤٠٣/١، واستدراكات السلف: ٣٣٠.

(١١١) ينظر: منهج النقد في التفسير: ٥٤.

المناظرات فظهر في هذا العصر تأثير المدارس على تفسير القرآن الكريم وإن كان ذلك اقل مما هو عليه في العصور التي تلت هذا العصر.

ومع كل ذلك بقي عصر الصحابة والتابعين دون أن يدون فيه شيء من العلوم إلا انه في نهاية عصر التابعين بدأت تظهر بوادر التدوين بعد أن انتشر العلماء في الأمصار الإسلامية وكثر الابتداع وكان ذلك على رأس المائة الأولى للهجرة وبالتحديد في خلافة عمر بن عبد العزيز والمتوفى سنة (١٠١هـ)[١١٢].

وكان التصنيف في هذا العصر أوسع وأجمع من عصر التابعين، والذي لا بد من الإشارة إلى ما أشار إليه الدكتور الذهبي بعدم استطاعة تحديد أول من فسر القرآن آية آية مرتبة على ما هي عليه في التنزيل بالترتيب الذي نراه في كتبهم[١١٣]. فالكلام فيه نظر!

فمن المعلوم أن ابن عباس رضي الله عنهما هو ترجمان القرآن، وما سبق من قول مجاهد والشعبي بعرضهما المصحف آية آية من البداية إلى النهاية، دليل على أنه هو أول من فسر القرآن، لكنه ليس أول من ألف تفسيرا مكتوبا.

ومع ذلك فإننا نجد صاحب كشف الظنون يقول: «واعلم أنه اختلف في أول من صنف، فقيل الإمام عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج البصري المتوفى سنة ست وخمسين ومائة ... وقيل ربيع بن صبيح المتوفى سنة ستين ومائة»[١١٤].

وكان هناك علماء صنفوا وجمعوا في كتبهم أقوال الصحابة والتابعين كمحمد بن السائب الكلبي (ت: ١٤٦هـ) ومقاتل بن سليمان (ت: ١٥٠هـ) وشعبة بن الحجاج (ت:١٦٠هـ) وسفيان بن سعيد الثوري (ت:١٦١هـ) ويحيى بن سلام التميمي البصري (ت:٢٠٠هـ) وغيرهم.

وهكذا بدأ يظهر أثر الاختلاف على المفسرين حيث بدأ تدوين التفسير وتمييز العلوم بعضها عن بعض وظهور بداية التعصب مما أدى إلى أن تكون المدارس واضحة المعاني، والذي يمكن أن نعده عصر بناء التفسير المقارن للعصور التي تلته حيث تم التباين في الآراء المختلفة، وانشغال العلماء فيما بعدهم في تبيين آراءهم والاستدلال لها، وأصبح لكل علمٍ مفسرون، يفسرون

(١١٢) ينظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري: ٦/١.
(١١٣) ينظر: التفسير والمفسرون: ١/ ١٠٥.
(١١٤) كشف الظنون: ٣٤/١ .

القرآن على وفق قواعده، وظهر بسبب ذلك كمٌ هائلٌ من الآراء والاختلافات في الأقوال والمناهج والاتجاهات التي كونت خزينا لكل من جاء بعدهم، أخذ كل مفسر يدافع ويستدل على ما ذهب إليه من المسائل المستنبطة من الآيات القرآنية، ليستمر التدوين على أشكال مختلفة منذ عصره الأول إلى وقتنا الحاضر، أخذا في كل عصر من العصور صورة معينة تناسب ذلك العصر وتناسب طريقة تفكير أبنائه. لذلك كان هذا العصر عصراً متميزاً حيث تم فيه جمع أقوال السابقين وترجيح بعضها على بعض، ثم جاءت تفاسير كثر إلا أنها لم تخرج عما في التفاسير التي سبقتها فهي بين اختصار ونقل للأقوال وبين ترتيب وتهذيب لتلك التفاسير ومع ذلك فان لها مكانتها المرموقة فقد سلك أصحابها نفس المنهج الذي سلكه من سبقهم وسارت على نفس القواعد التي قصدها المؤصلون لهذا الفن ولم تخرج عنها حتى في الجزئيات.

على انه لا يغفل ما جرى من تطور في بعض الطروحات والأساليب ذات الصلة بالسابق المواكبة للحاضر سواء في البيان أم الاجتماع أم العلوم أم ما اشتهر من الموضوعي أيضا [١١٥].

وعليه فقد واكب التفسير المقارن مرحلة التدوين وما بعدها وتميز بين أوساط المفسرين بطابع العموم وقد ذكر ابن تيمية أن (التفاسير) التي في أيدي الناس فأصحها (تفسير محمد بن جرير الطبري) فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة وليس فيه بدعة ولا ينقل عن المتهمين كمقاتل والكلبي [١١٦].

ويؤكد السيوطي تفوق ابن جرير الطبري على غيره من المفسرين إذ عده وكتابه اجل التفاسير وأعظمها ثم أكد القول بأنه يتعرض لتوجيه الأقوال وترجيح بعضها على بعض والإعراب والاستنباط فهو يفوقها بذلك. فان قلت: فأي التفاسير ترشد إليه وتأمر الناظر أن يعول عليه! قلت تفسير الإمام أبي جعفر بن جرير الطبري الذي أجمع العلماء المعتبرون على أنه لم يؤلف في التفسير مثله، ويلحظ من نصه الطبري كان يقارن ويوازن بين الأقوال ويناقش أدلتها ويرجح بعضها بالدليل [١١٧].

وقال ابن خلدون: «فلمّا رجع النّاس إلى التّحقيق والتّمحيص وجاء أبو محمّد بن عطيّة من المتأخرين بالمغرب فلخّص تلك التّفاسير كلّها وتحرّى ما هو أقرب إلى الصّحّة منها ووضع ذلك في كتاب متداول بين أهل المغرب

(١١٥) ينظر: البرهان: ٢/ ١٥٩، والإتقان: ٢/ ٤٧٢، ومناهل العرفان: ١/ ٢٣.
(١١٦) ينظر: مجموع الفتاوى: ١٣/ ٣٨٥، والفتاوى الكبرى: ٨٤/٥.
(١١٧) ينظر: الإتقان: ٤/ ٢٤٢ـــ ٢٤٤.

والأندلس حسن المنحى. وتبعه القرطبيّ في تلك الطّريقة على منهاج واحد في كتاب آخر مشهور بالمشرق.

والصّنف الآخر من التّفسير وهو ما يرجع إلى اللّسان من معرفة اللّغة والإعراب والبلاغة في تأدية المعنى بحسب المقاصد والأساليب. وهذا الصّنف من التّفسير قلّ أن ينفرد عن الأوّل إذ الأوّل هو المقصود بالذّات. وإنّما جاء هذا بعد أن صار اللّسان وعلومه صناعة»[١١٨].

هذا وإذا كانت شهادات العلماء تثبت وجود المقارنة العامة في التفسير والمفسرين منذ نشأته كما بُين سابقا، فمن الملاحظ أن التفسير المقارن رافق المراحل الأخرى كسابقه من المراحل مع اختلافٍ في التوسع والاتساع. ويشهد لذلك الزركشي والسيوطي ومن ثم الذهبي متابعا؛ انه قد ألفت تفاسير بعد طبقة التابعين تجمع أقوال الصحابة والتابعين كتفسير سفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح وشعبة بن الحجاج ويزيد بن هارون وعبد الرزاق وآدم بن أبي إياس وإسحاق بن راهويه وروح بن عبادة وعبد بن حميد وسعيد وأبي بكر بن أبي شيبة وآخرين، وبعدهم ابن جرير الطبري وكتابه أجل التفاسير وأعظمها ثم ابن أبي حاتم وابن ماجه والحاكم.

ثم ألف في التفسير خلائق فاختصروا الأسانيد ونقلوا الأقوال بترا، فدخل من هنا الدخيل والتبس الصحيح بالعليل، ثم صنف بعد ذلك قوم برعوا في علوم فكان كل منهم يقتصر في تفسيره على الفن الذي يغلب عليه.

فالنحوي كالزجاج والواحدي في البسيط وأبي حيان في البحر والنهر والإخباري كالثعلبي والفقيه كالقرطبي وصاحب العلوم العقلية خصوصا الإمام فخر الدين الرازي، والمعتزلي يؤول كلام الله وينزله على مذهبه نصرة له وتأييدا له مثل الزمخشري في كشافه والقاضي عبد الجبار في (تنزيه القرآن عن المطاعن) وغيرهم، والصوفي يجهد نفسه في استخراج المعاني الإشارية بما يتفق مع طريقته ونزعته مدعيا أن لكل آية ظاهرا وباطنا مثل أبي عبد الرحمن السلمي في كتابه (حقائق التفسير) والشيعي يحمل الآيات على أصوله وفروعه وما يشهد لمذهبه وأئمته المعصومين مثل الطبرسي في كتابه (مجمع البيان)[١١٩].

(١١٨) تأريخ ابن خلدون: ٥٥٥/١.
(١١٩) ينظر: البرهان: ١٥٩/٢، والإتقان: ٢٤٢/٤ـــ٢٤٣، والتفسير والمفسرون: ١٠٩/١.

ومما تقدم ونتيجة لتطور العلوم واتساع الثقافة الإسلامية، فقد تأترث مناهج المفسرين بثقافتهم، ولذلك نجد تعدد الاتجاهات التفسيرية حسب براعة وثقافة كل علم كما أسلفنا والتي سيكون لها دور في موضوعنا ببيانها ومجال عملها في محله لاحقا، كونه نتيجة منطقية لتطور مناحيه.

وهكذا نجد استعمال التفسير المقارن ونرى ملامحه العامة قد لازمت نشأة التفسير بعصر النبي ﷺ ابتداً وحتى عصرنا الحاضر، ليتسع نطاقه، وتتعدد اتجاهاته، مواكبة مراحله متمثلا ذلك في جانبه النظري.

المبحث الخامس

أهمـــية التفـــسير المقـــــارن.

تمهيد:

ارتبط المقارن وجودا وعدما بوجود الإنسان وظهور فكره فالإنسان مقارن بالطبع لما أوتي من مؤهلات ذهنية ونفسية خاصة جعلته يرتاح للحسن وينقبض عن القبيح، وحيثما كانت لحركته في الحياة فكرا وأثرا ثقافيا، كان تحركه في الروح والسير إلى جانب الفكر متحسسا به، لما يعتري الفكر البشري من النقص ومشوبه السهو واحتمال في الخطأ.

وهو بذلك متسع في مجال الترجيح والتفاضل بين الآراء والأفكار، بين الحسن والأحسن، والمهم والاهم، والمناسب والأنسب.

وكل ذلك يؤكد الحاجة إلى ممارسة المقارنة كما هو الحال في سائر مجالات الفكر الإنساني، خصوصا وان حركة الفكر في التفسير لا متناهية ، وآفاق المعاني متنامية، إذ إن فهم كلام الله تعالى لا غاية له كما لا نهاية للمتكلم.

وهو بدوره يزيد من المعاني المحتملة ويأخذ بتأويلاتها إلى أبعاد متنوعة ومتعددة، وكل ذلك يجب أن يكون وفق ضوابط وضمن حدود علمية حتى لا يكون ضربا من الوهم أو نوعا من الخيال الباطل.

وليس كل من اخطأ كان ممن طلب الحق فأخطاه، بل قد يكون ممن طلب الباطل فأصابه. ومن هنا فليس التفسير بمنأى عن إعمال الأهواء وإدخال

الأغراض فيه، وهو ما نشاهده من أن الأفكار السابقة والاتجاهات المذهبية تأثيره في بعض التفسير، وقلما سلم تفسير من هذا التأثير على جلالة المؤلفين وسلامة مقاصدهم فيه. وهو ما يؤيد ضرورة إعماله.

ولما كان له الأهمية بمكان وجب السعي لتثبيت أسسه العلمية التي عمل بها المفسرون وأشاروا إليها في مقدماتهم وطيات تفاسيرهم لكنها لم تكن مدرجة بشكل مرتب ومبوب ومحددة بشكل واضح يمكن الرجوع إليه بسهولة، وهو ما يسعى إليه الباحث من تأسيس الأسس وتحديد الأطر التي تحفظ صورته العلمية لكل من يشتهي بضابطه وقيده.

ومن هنا أذكر بعض ميزات التفسير المقارن لإدراك أهميته على ما يأتي:

(١) نيل شرف خدمة كتاب الله □، فان شرف العلم من شرف المعلوم، وطلب معنى كلام الله هو أول ما يحسن بطالب علم التفسير البحث عنه، وأول المعلومات التي يقصدها من يريده.

ولبيان المعنى أصول يقوم عليها ومنها معرفة الأوجه الجائزة في التفسير المؤتلف منها والمختلف اختلاف تغاير، وهو باب مهمٌّ جدًّا من أبواب أصول فهم المعنى، وعلى صحَّتها يُبنى غيرها من الفوائد العلمية والاستنباطات والفوائد؛ إذ التفسير الخطأ لا ينتج عنه إلا خطأٌ في الفوائد والاستنباطات.

(٢) تُفيد البحوث العلمية الحديثة أن العقل البشرى بطبيعة تكوينه يقصد دوماً إلى اختيار يؤثره عما عداه، وهو أمر لا مناص منه للإنسان العاقل، والذي يمكن القول أن الإختيار يمثل أحد مقولات العقل الخالص، حيث لا مناص من وجود قصد أو ميل نحوه بعينه يكون هو الأنسب والأثير لمن يختاره، فالمقارنة أمر لا بد منها حتى على المستوى الحسي الصرف.

(٣) قديما قالوا السلوك للملوك ونقول المقارن للعظماء، لأن دراسة التفسير المقارن هو السبيل الوحيد إلى معرفة سبيل البحث والاستنباط والاجتهاد، وذلك بالنسبة لمن انفق على نفسه جهدا حقيقيا في الدرس والبحث والتعلم، حتى تهيأت لديه مادة الترجيح ومقوماتها فأصبح مستطيعا للبحث

بملكته وعلمه، وكذا الاطلاع على كيفية الاجتهاد وأسباب الاختلاف الذي قام بينهم في كثير منها، والوقوف على الجهد العظيم الذي كان يبذله كل منهم، وعلى الآفاق العلمية الواسعة التي كانت عمدتهم وعدتهم في كل بحث، ليعلم السبيل إلى سبر هذه الأدلة والنظر إلى حقيقة دلالاتها.

(٤) إن من الضروري التعرف على الأساليب والمناهج والاتجاهات التي انتهجها المفسرون، للإحاطة بفهم القول وحسن التعامل إذ بدون معرفتها لا مناص من الوقوع في مزالق كثيرة إذ تعد هذه بمثابة اعتماده على ظهور اللفظ، وعلى السنّة، وعلى أخبار الآحاد، وعلى القرائن العقلية في تفسير النص القرآني، لأن في كل واحد من هذه الأمور خلافاً علمياً، ووجهات نظر عديدة، فلا يمكن ممارسة المقارنة دون درس تلك الخلافات درساً دقيقاً؛ فوجهات النظر المحددة التي سوف يخرج بها المفسر من دراسته العلمية لوسائل الإثبات تلك، هي التي سوف تؤلف المنهج العام للمفسر المقارن[١٢٠].

(٤) إن دراسة هذا العلم يُظهر لنا لونا من ألوان جهاد العلماء، حملة الكتاب وهذا ما يعرف في مناهجهم ومؤلفاتهم في هذا المضمار، من الوقائع المعروضة للبحث أمامهم بما يحتف بها من ظروف وملابسات، وإقامة دليل يستند إليه لبناء حكم مناسب لتلك الواقعة وتنوع الأدلة بين نص يثبته ثم يفسره، أو استدلال أو مصلحة يراعيها، ويقيمها على معقول، ليطبق الحكم تطبيقا سديدا، على ما اصطلح عليه بمراعاة المآل والنتائج النهائية لهذا التطبيق، وهو الثمرة العملية لعملية المقارنات، بكل ما يحيط بالقضية من ظروف وملابسات.

(٥) لم ينشأ التفسير المقارن من فراغ ، وإنما نشأ عن مناهج وأسس وضوابط وموازين علمية دقيقة اتبعها أصحاب المذاهب في الاستنباط والاستخراج .

لذلك فإن غياب هذه الأسس والمناهج في الحوار والاختلاف أوقعنا فيما نحن فيه.ولا أحسب أن هذه الموضوعات نالت حظًّا وافرًا من الاهتمام والتعليم سواء في المدارس أم الجامعات، مما جعل حوار المتعالمين كحوار الطرشان، ونشأ عن ذلك ما نراه اليوم من فتن وتيارات مختلفة متنافرة، فقد يختلفون حيث لا اختلاف، وقد ينزلقون وهم يعتقدون أنهم مصلحون ، وإنما هم في الواقع مفسدون ، كما قال الله تعالى في أمثالهم: ژک گ گ گ گ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ژ[١٢١].

(١٢٠) ينظر: المنار: ٢٥/١.
(١٢١) سورة البقرة: [١١ــ ١٢].

(٦) يعدّ الوسيلة المنهجية العلمية للارتقاع بالمستوى العلمي فهو بمثابة رياضة العقل بشحذه وتمرينه وتدريبه ليرتقي في عالم الاستنباط والترجيح، بالإضافة إلى معرفة طريقة ظهور النص وطبيعة اللغة التي جاء بها، وسنن المجتمع المخاطب به، وتطور فهم المخاطبين له بحسب زمان نزوله فيهم إضافة إلى أسباب وأنواع الاختلافات الواقعة في تفسيره، كل ذلك له دخل كبير في تعيين الموارد التي يكثر فيها الخطأ، والتي تحتاج إلى فحص وتمحيص وبالتالي المسار الذي يسير عليه التفسير المقارن.

(٧) دراسة الكثير من القضايا المتعلقة بتفسير القرآن الكريم وعلومه ولغته وبيانه دراسة استقرائية تحليلية فاحصة، لا تتوفر إلا لمثل هذا النوع من الدراسات في التفسير المقارن. وهذا ما سعت الدراسة إلى تحقيقه في كثير من قضايا اللغة والبيان بوجه خاص.

(٨) التعرّف على كيفية تناول كل مفسر المسألة المعروضة للبحث، وكيفية تصوره أو تكييفه لها، وما هي الأدلة التي اتخذها أساسا لحكمه، وطريقة توجيهه لتلك الأدلة. وفي هذا التعرف نتوصل إلى تصور واقع المقارنة من أيسر طرقها وأسلمها، وتقييم ذلك الواقع تقييما موضوعيا، للتمكن من الموازنة الموضوعية الدقيقة بين الأدلة التي صدر عنها المجتهدون.

(٩) افتقار المكتبة الإسلامية بشكل عام والمكتبة التفسيرية بشكل خاص، إلى ما يحدد منهجه التكاملي، إذ يتجلى الافتقار بشاغر فضفاض في حالة عدم التصنيف المستقل بالأسس التي تعني بآي الذكـــــر الحكيم، لإحيــاء التراث الإسلامي الأصيل والثمين، الذي هو من أنفـــس ما أنتجته حضـــــارة الإسلام، وتوظيفه ميدانيا بالحاضر والمستقبل.

(١٠) فسح المجال أمام الباحث المقتدر لإبداء رأي اجتهادي جديد مدعَّم بدليل يراه أقوى سندًا من كل ما عليه من أدلة للمجتهدين، وبخاصة مع ملاحظة اختلاف الظروف، التي لها أثر بالغ في تشكيل علة الحكم، فتختلف نتائج التطبيق باختلاف ملابساته، والمآل معتبر مقصود شرعًا في تشريع الحكم، وتكييف الفعل مشروعيةً أو بطلانا.

(١١) محاولة التصدي لكثير من الآراء التقليدية حول تفسير القرآن الكريم ولغته وبيانه، وتقديم البدائل المرضية عن هذه الآراء خدمة ودفاعاً عن النص القرآني والإسهام في بيان سعة علم السلف ودِقَّة فهمهم، وتوجيه النظر إلى الاهتمام بتلك الحقبة الفاضلة، التي احتوت أئمة هذا العلم والمتحقّقين فيه وإبراز صورةٍ جليةٍ من صور حرص السلف على تصحيح الفهم لكلام الله

تعالى.

(١٢) ينمي هذا المنهج دقة العمل لدى الباحثين ويولد قناعة الاختيار وصحة الترجيح بإتباع خطواته العلمية الناجعة في ميدانه، وبدونه تتولد ضبابية الرؤية، فيُتمسَك بتأويلات فاسدة، ويُتعلق بمواقف تفسيرية شاذة، لا غرض لها في إدراك الحقائق.

(١٣) تقبل وجود الاختلاف في بعض وجهات النظر التي تتعلق بالوسائل والأعمال وجزئيات الفرائض والأحكام، وهذا الاختلاف لا تسلم منه طائفة دون الأخرى، فهو موجود ليس بين الفرق المختلفة بل في داخل كل مذهب واتجاه، بل قد ينسب رأيان إلى مفسر على اختلاف في كتبه، وبشرح الصدر للاختلاف العلمي وفتح باب الحوار والنقد وتقبل وجود الآراء الأخرى، كواقع موجود لابد من التعايش معه.

(١٤) يعدّ التفسير المقارن أساس تأصيل الدراسات القرآنية، وعرضها أمام الباحثين عرضا علميا منهجيا، وتصويبها وحسن تخليصها مما طرأ عليها من مشارب وأفكار، لا صلة لها البتة بالقرآن، دخيلة كانت أو اجتهادية في محلها، إذ بدوره الفعال يعيد توثيق الصلة القرآنية لمختلف العلوم الإسلامية، ويعرضها على أساس توجيهاته، وعندها يتم إلغاء كل ما لا يتفق معه، ويكون متمثلا بجوانب عدة، عقائدية كانت أو نحوية أو خاصة بالأحكام وهلم جرا.

(١٥) التعرض لفقه الخلاف في التفسير، واستثماره في تثبيت قواعد وأصول علم التفسير لتوجيه أقوال السلف في مواضع الخلاف، والوقوف على منزع كل قائل، إذ يجلّي الموضوع صورةً مشرقةً من أدب الخلاف بين السلف، وحسن البيان في الاعتراض ، ويوضح أيضا أسباب الأغلاط في الرد أحيانا، وتخريجه وتوجيهه. فهو من أحسن وسائل الوقوف على جملَةٍ من معارف التفسير وتأصيلها، كقواعد الترجيح في التفسير، وأسباب الخطأ فيه، والتفسير بالرأي وضوابطه، ونحو ذلك من علوم هذا الفن.

(١٦) ضرورة عدم التسرع إلى تخطئة المفسر ورد الأقوال دون تثبت وروية، ودون فهم لمقصده وطريقته، إذ بها ترتقي مدارك الباحث وتربي ملكته، وبإهمالها تكبر العوائق التي تحول دون الفهم، فتكون مدعاة الخلاف بالحكم والوقوع في الخطأ، وهو ما حرص عليه النبي ﷺ ببيان المعنى الصحيح للآيات وتخطئته الفهم غير الصحيح عند بعض الصحابة، وعلى الرغم أن وقائع الفهم الخاطئ هي وقائع معدودة إلا انك تلمس حرص الشارع

على ردها ومثل هذا المنهج الذي سار عليه النبي ﷺ نجد الصحابة ﷺ ساروا عليه وبقوة بسبب بدء التباعد في الزمن واختلاط الغير.

(١٧) الالتزام بتفسير النصِّ القرآنيِّ، دون الاستطراد إلى ما لا صلة له بالتفسير، حتى لا يبتعد عن مقاصد القرآن وأهدافه ومعانيه؛ كما فعل بعض المفسرين الذين جنحوا إلى موضوعات وقضايا لا صلة لها بالتفسير.

(١٨) تجنُّب الأخطاء التي وقع فيها بعضُ المفسرين، من الأقوال الشاذة والأخطاء والمآخذ التي أُخِذَتْ على بعض المفسرين القدامى والمحدثين، بسبب عدم تأهل بعضهم لمقام التفسير، فخاضوه دون أن يعرفوا قواعده وأصوله ودون أن يتعمقوا في دراسة لغة القرآن، وينظروا في الصحيح الثابت من أسباب نزوله، ويعرفوا أحوال العرب وعاداتهم في الجاهلية.

وعليه فلا بد للمفسر من منهج عام في التفسير، يحدد فيه باجتهاد علمي طريقته في التفسير، ووسائل الإثبات التي يستعملها، والأصول التي يدور عليها محور التفسير المقارن، والقواعد التي تؤسس عليها أقوالهم فمن رام فهمها لزمه المعرفة، ومن ترك الأصول حرم الوصول.

(١٩) عرضُ العقيدة الإسلامية عرضًا صحيحًا بعيدًا عن تأويل الجاهلين وانتحال المبطلين، وخاليا من المشكلات الكلامية والتعقيدات الفلسفيةِ مع الردِّ على الملل والنِّحَلِ المخالفة للإسلام، والردِّ على المذاهب المنحرفة المخالفة، وبيان خطورة الانحرافات العقدية والضلالات الفكرية التي حرفت دلالات آيات لتصحيح أخطاء عقدية وأخلاقية واجتماعية وغيرها[١٢٢].

(٢٠) إخراج تفسير متكامل للأمة بمختلف المستويات بغربلة كثير من التفاسير وتصفيتها من البدع والإسرائيليات والموضوعات وغيرها، خصوصا ما تداوله الناس وسهل رجوعهم إليه، وذلك بإيجاد التعليقات والتي يراد منها التنبيه على ما يكون من أخطاء وأراء شاذة وإبراز شخصية المفسر العلمية فيه.

(٢١) لم يسبق خروج عمل بهذا الشكل فيما أعلم، إنما هي جهود متناثرة بين المدارس التفسيرية، والذي اتضح أن خطورة الجمود والبقاء على تصديق ما يقال زاد مشروع التفسير المقارن صعوبة، فهو يطرح القضايا ويناقش الأقوال بطريقة علمية خالية من الحكم المسبق، أو إنكار الطرف الآخر، ثم يعالجها ويدرسها من زوايا عديدة ومختلفة ولكل عالم اختصاصه.

(١٢٢) ينظر: مدخل إلى تفسير القرآن وعلومه، للدكتور عدنان زرزور، دار القلم، دمشق، ١٤١٦هـ: ٢٥٣.

وكلما زادت الروايات حول واقعة معينة بذاتها اقتربنا من إثبات الحقيقة. وعليه؛ فالمعالجة من عقول العلماء وليس من عقل واحد، ومن زوايا عديدة وليس من زاوية واحدة، ومن خزائن عدة وليس من خزانة واحدة، ومن عدة محققين وليس من محقق واحد، ومن باحثين عدة وليس من باحث واحد.

ومن خلال هذه العملية يمكننا الوصول إلى نتائج قريبة من الحقيقة. وتبقى الحقيقة المطلقة عند علام الغيوب والعالم بكل شيء جل الله في علاه.

* وأخيراً لا آخراً فهذا ما منَّ الله عليَّ في هذا الموضوع المهمِّ الذي ينبغي أن يعتني به كلُّ باحثٍ ودارسٍ في التفسير، من أجل النهوض بِأُمَّتِنَا والخروج بها مِنْ كبوتها والإبحار بها إلى شاطئ الأمان، والتحليق بها في أجواء العزة وآفاق الفضيلة.

وإنه ليسعدني أن أشارك في هذا الموضوع المهم، ذلك أنني لَحِظت أن كثيرا من طلبة العلم عند قراءتهم في كتب التفسير يكون همهم الوحيد هو الوصـــول إلى المعنى الذي انتهى إليه المفـــــسر، دون أن يلقوا بالا للطريقة التي تبلغ بها إلى هذا المعنى.

ومن ثم فإنهم لا تكون لهم القدرة الكافية على فهم التفسير، وتكون بالتالي استنتاجهم مبتسرة وليدة لحظة عجلى، وقراءة انتقائية تزري بالمقروء ولا تبلغ القارئ المقصود .

إننا في قراءتنا للتفاسير يتعين أن يكون همنا هو إدراك الطريقة التي يتبعها المفسر للوصول إلى تحديد مراد الله تعالى من الخطاب القرآني الكريم، لا أن يكون همّ طالب العلم الأوحد هو معرفة المراد الذي انتهى إليه المفسر، لأنه إن فعل فإنه لن يتمكن من معرفة الكيفية التي تتم بها عملية التفسير، وبالتالي يظل عالة على المراد الذي انتهى إليه المفسر، ولا تكون له القدرة على البرهنة عليه علميا، كما أنه لا يتمكن من اكتساب ملكة التفسير؛ المتمثلة في القدرة على الفهم والتحليل والمقارنة والاستنباط.

وهكذا ندرك أهمية التفسير المقارن: باعتباره منهجا لإعادة صياغة المنظومة التفسيرية وفق الأصول المتفق عليها، وإزالة الجفوة المصطنعة بين أتباع مدارسه، وتثمين جهود أعلام الإسلام في فهم النص وفقه الواقع، والتمييز بين آرائهم وفق ما يصلح للعصر، لا بناء على نسبة القول إلى شخص أو جماعة أو مصر.

ومن هنا تتجلى لنا: معالم التفسير المقارن وضوابطه التي ترسم مساره وتحدد اتجاهه، وهي أن يقوم على أساس الموسوعية في الاطلاع،

والموضوعية في الحكم، والشجاعة في الموازنة والترجيح، ولن يتم هذا إلا لمن توافرت لديه آليات الاجتهاد وأدواته الفنية والموضوعية، وفق ما فصله علماء أصول التفسير في شروط وقواعد عملية الاجتهاد والترجيح.

المبحث السادس

جهود العلماء في التصنيف في التفسير المقارن.

المطلب الأول: جهود العلماء في التفسير المقارن في عهد نشأة التصنيف:

أولا: سفيان بن عيينة (ت: ١٩٨هـ):

يعدّ تفسير ابن عيينة[١٢٣] من تفاسير عهد تابعي التابعين ومصادره مستمدة من القرآن الكريم والسنّة النبوية وأقوال الصحابة والتابعين ثم اللغة وما يحتمله اللفظ من معنى ثم الاجتهاد وقوة الاستنباط[١٢٤].

ومن الأمثلة تفسيره مع جلسائه قوله تعالى: ژ □ ژ ژ □ □ ک ک ک ک گ گ گ گ □ □ □ ژ [١٢٥] فإنه «ليس في الأرض صاحب بدعةٍ إلا وهو يجد ذِلَّة تغشاه، وهو في كتابِ الله. قالوا: وأين هي من كتاب الله؟! قال: أما سمعتم قولَه تعالى ژ □ ژ ژ □ □ ک ک ک ک ک گ گ گ ژ قالوا: يا أبا محمد هذه لأصحاب العجلِ خاصَّة. قال: كلا، اتلوا ما بعدها ژ □ □ □ژ فهي لكل مفترٍ ومبتدع إلى يوم القيامة»[١٢٦] ومن قبله قول مالك بن أنس: «ما من مبتدع إلا وتجد فوق رأسه ذلة» [١٢٧].

فنرى أن بعضهم ذهبوا إلى أن الوعيد الوارد في الآية خاص بأصحابِ العجل، الذين سِيق الحديث عنهم فيها، ولا يعدوهم إلى غيرهم، فيكون المعنى: وهكذا نجزي هؤلاء المفترين الذين زعموا أن العجل إلاههم. فهو تخصيص لمعنى الآيةِ بحسب سياقها وقصتها.

---

(١)لم يعرف أن له تفسيرا مستقلا إلا بعد أن تم جمعه من قبل أحمد صالح محايري بنحو (٢٢٢) رواية.

(١٢٤) ينظر: تفسير سفيان بن عيينة: ١٩٣.

(١٢٥) سورة الأعراف: [١٥٢].

(١٢٦) ينظر: جامع البيان: ١٣٦/١٣، وتفسير ابن أبي حاتم: ٥/ ١٥٧١، وزاد المسير: ١٥٧/٢.

(١٢٧) الجامع لأحكام القرآن: ٢٩٢/٧، وزاد المسير: ١٥٧/٢.

لكن ابن عيينة فهم من هذه الآية معنى عاما، وذكر أنها شاملة لكلِّ مفترٍ ومبتدِعٍ إلى يوم القيامة، فكل مبتدع ستصيبه ذلة مقارنة بالذين اتخذوا العجل آخذا هذا العموم من لفظ الآية من قوله تعالى: ژ □ ژ أي: وبمثل هذا العذاب نجزي كلَّ مفترٍ. وهو ما استدلَّ به على من استنكر قوله، وهو ما عرف عنه بالاستنباطات الحسنة، والمنازع المستحسنة من الآيات[١٢٨].

ومن ذلك إدخاله المبتدعَة في معنى الآية، فإن الابتداع افتراءٌ على الله ورسوله، كما قال تعالى: ژ□ □ □ ژ ژ □ □ ک ک ک ک گ گ گ گ□ □ □ □ □ □ ژ [١٢٩] وقال ژ □ ژ [١٣٠]، إذ شمل عموم قوله ژ □ □ □ ژ كُلَّ مفترٍ على الله تعالى، فمن ثم صح تفسير ابن عيينة للآية بذلك، مع ملاحظة أن أول المعاني دخولا في الآية أصحاب العجل، ثم من شمله لفظ الآية بعدهم، قال ابن عطية «المراد أولا أولئك الذين افتروا على الله في عبادة العجل وتكون قوة اللفظ تعم كل مفتر إلى يوم القيامة»[١٣١].

وقد ورد نحو قول ابن عيينة عن جماعة من السلف، فيما ذكره الطبري وابن أبي حاتم والثعلبي وابن كثير[١٣٢]، وورد حمل الآية على عمومها عن ابن عباس وهو ما عليه عامة المفسرين، وهو الصواب.

ثم إن ما ذهب إليه بعض أصحاب ابن عيينة من تخصيص الآية بأصحاب العجل، وعدم شمولها من سواهم قصور عن ملاحظة العموم في اللفظ، ووقوف بالآيةِ دون ما تشتمل عليه من المعاني، وهذا من القصور في الفهم[١٣٣].

ولابن القيم كلام يوضح معناه بقوله: إن العلم بمراد المتكلم يعرف تارة من عموم لفظه، وتارة من عموم علته، والحوالة على الأول أوضح لأرباب الألفاظ، وعلى الثاني أوضح لأرباب المعاني والفهم والتدبر، وقد يعرض لكل من الفريقين ما يُخِلُّ بمعرفة مراد المتكلم، فيعرض لأرباب الألفاظ التقصير

(١٢٨) ينظر: تفسير سفيان بن عيينة: ٣٥٦.
(١٢٩) سورة الأنعام: [١٤٠] .
(١٣٠) سورة النحل: [١١٦].
(١٣١) المحرر الوجيز: ٤٥٨/٢.
(١٣٢) ينظر: جامع البيان: ١٣٥/١٣، وتفسير ابن أبي حاتم: ٥/ ١٥٧١، والكشف والبيان: ٢٨٧/٤، وتفسير القرآن العظيم: ٤٧٨/٣.
(١٣٣) ينظر: زاد المسير: ١٥٧/٢.

بها عن عمومها، وهضمها تارة وتحميلها فوق ما أريد بها تارة، ويعرض لأرباب المعاني فيها نظير ما يعرض لأرباب الألفاظ فهذه أربع آفات هي منشأ غلط الفريقين. ولهذا كان معرفة حدود ما أنزل الله على رسوله أصل العلم وقاعدته وَأَخِيَّتَهُ التي يُرْجَعُ إليها، فلا يُخْرِجُ شيئا من معاني ألفاظه عنها، ولا يُدْخِلُ فيها ما ليس منها، بل يعطيها حقها، ويفهم المراد منها(١٣٤).

ثانيا: ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، ومؤلَفهُ (جامع البيان):

لقد أشار ابن جرير إلى طريقته في هذا التفسير بقوله «ونحن في شرح تأويله وبيان ما فيه من معانيه منشؤون إن شاء الله ذلك ، كتاباً مستوعباً لكل ما بالناس إليه الحاجة من علمه، جامعاً ومن سائر الكتب غيره في ذلك كافياً، ومخبرون في كل ذلك بما انتهى إلينا من اتفاق الحجة فيما اتفقت عليه الأمة واختلافها فيما اختلفت فيه منه ومبينو علل كل مذهب من مذاهبهم، موضحو الصحيح لدينا من ذلك بأوجز ما أمكن من الإيجاز في ذلك وأخصر ما أمكن من الاختصار فيه»(١٣٥).

فهو أشار إلى أن المهم هو ما ينفع الناس وما يكون له أثر في تفسير الآية لا ما يكون من الأمور التي وجودها وعدمها سواء، والملاحظة كذلك في منهجية ابن جرير انه إذا أراد تفسير آية من الآيات قال (القول في تأويل قوله تعالى) وهذا من ابن جرير دلالة واضحة على معرفته بما يكتب فهو لم يقل وتفسير قوله تعالى كذا وإنما يقول القول في تأويله كذا ليتورع بذلك عن عدم الجزم بمراد الله تعالى في قوله .

ثم يذكر انه سيذكر في كتابه ما انتهى إليه علمه من أقوال في تفسير الآية المراد تفسيرها وهذا أيضاً احتياط منه بان يكون هناك قول لم يصل إليه، وما كان من اتفاق لتلك الأقوال وما كان من اختلاف ويستدل لكلا الفريقين بما استدلوا به مرجحاً وموجها لتلك الأقوال كما ذكر السيوطي أنفا من انه «يتعرض لتوجيه الأقوال وترجيح بعضها على بعض» (١٣٦).

كما يلاحظ من منهجيته ذكر مختلف الأقوال بقوله: (فقال بعضهم...)، ثمَّ يقول: (ذِكْر من قال ذلك...)، ثمَّ يذكر أقوالهم مسندًا إليهم بما وصله عنهم من أسانيد. ثمَّ يقول: (وقال غيرهم...)، (وقال آخرون...)، ثمَّ يذكر أقوالهم.

(١٣٤) ينظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين: ١/ ١٦٨ـــــ ١٦٩.
(١٣٥) جامع البيان: ٦/١.
(١٣٦) الإتقان: ٢٤٢/٤.

فإذا انتهى من عرض أقوالِهم، رجَّحَ ما يراه صوابًا، وغالبًا ما تكون عبارته: (قال أبو جعفر: والقول الذي هو عندي أولى بالصواب، قول من قال...)، أو يذكر عبارة مقاربةً لها، ثمَّ يذكر ترجيحَه، ومستندَه في الترجيح، وغالبًا ما يكون مستندُه قاعدةً علميَّة ترجيحيَّةً. وهذا مما تميَّزَ به في تفسيره.

لقد جعل الطبري تفسيره ميدانا لما يسمى بـ (التفسير المقارن) وصاغه على أساس الجدال والنقاش العلمي الموضوعي المنهجي، فكان يورد فيه علل وأدلة وتوجهات كل مذهب من مذاهب السابقين، وكل قول من أقوالهم[١٣٧]، إذ لم يكن يكتفي بذكر هذه الأقوال وسردها، بل كان يسلك سبيل حريّة الرأي في النقد والتمحيص والتقدير والترجيح بالأدّلة، مسلكًا ينمّ عن شخصيّته العلميّة الجادّة الموضوعيّة المنصفة حقًا، تحريًا للحق القرآنيّ[١٣٨].

كما انه وظف اختلاف الأقوال والروايات لإعطاء التفسير مرونة تنسجم مع اتساع دلالة النص القرآني، ممّا ينشأ عنه أبعاد متعدّدة من الفهم والتفسير. ولذلك نرى الطبريّ في كثير من الأحيان يقبل الأقوال كلّها في تفسير الآية إذا كان في معنى الآية متسع[١٣٩].

وتلك ميزة عظيمة بعظم اهتمامه بسبر غور الأقوال التي ينقلها، وبيان عللها، ثمّ محاكمتها، والترجيح بينها على أسس علميّة منهجيّة. ولا يخفى أنّ لدراسة منهجه في الترجيح أهمّيّة كبرى في تقعيد هذا الفن.بجمعه بين المنحى الأثريّ الذي يقوم على جمع الروايات، وبين المنحى النقديّ الذي يقوم على المناقشة والمقارنة والترجيح.

ويمكننا أن نستدل على ذلك بما جاء في تفسيره من قوله تعالى: ژ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ى ى ژ [١٤٠] فذكر أقوالا في المراد بأولي الأمر منها أنهم الأمراء، ومنها أنهم العلماء والفقهاء.ولكنه يرجّح أنّ المقصود بالآية قول من قال هم الأمراء والولاة لصحّة الأخبار عن رسول الله ﷺ بطاعة الأئمة والولاة فيما كان طاعة وللمسلمين مصلحة[١٤١].

(١٣٧) ينظر: تعريف الدارسين بمناهج المفسرين: ٣٦٠.
(١٣٨) ينظر: دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر: ١٩٦/١.
(١٣٩) ينظر: دراسة الطبريّ للمعنى من خلال تفسيره جامع البيان: ٩٢.
(١٤٠) سورة النساء: [٥٩].
(١٤١) ينظر:جامع البيان: ٥٠٢/٨.

وذكر أحاديث منها قوله ﷺ: {السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة}(١٤٢).

ثم قال: «فإذا كان معلومًا أنه لا طاعة لأحد غير الله أو رسوله أو إمام عادل، وكان الله قد أمر بقوله: ژ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ى ى □ ژ بطاعة ذوي أمرنا، كان معلومًا أنّ الذين أمر بطاعتهم تعالى ذكره من ذوي أمرنا هم الأئمة ومن ولاه المسلمون دون غيرهم»(١٤٣).

وهذا ما ذهب إليه ابن جرير، وذهب غيره إلى أنّ الآية عامّة في جميع أولي الأمر، من الأمراء والعلماء، واستدّلوا على دخول العلماء في أولي الأمر بقوله تعالى: ژ ژ ژ □ □ ک ک ک ک گ گ گ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ژ (١٤٤).

والعلماء هم المستنبطون المستخرجون للأحكام، وكما أنّ الأمراء من أولي الأمر باعتبار أنهم يلون تدبير الأمور العامّة، فإن العلماء من أولي الأمر أيضا، لأن لهم حفظ الشريعة، وبيان ما يجوز وما لا يجوز(١٤٥).

ولأنهم بما حازوه من صفات الكمال من علم وعدالة، يكونون محل اقتداء الأمة بهم،«فأهل العلم العدول من أولي الأمر بذاتهم لأن صفة العلم لا تحتاج إلى ولاية، بل هي صفة قائمة بأربابها الذين اشتهروا بين الأمة بها، لما جرب من علمهم وإتقانهم في الفتوى والتعليم»(١٤٦).

المطلب الثاني:

جهود العلماء في التفسير المقارن في عهد الازدهار:

أولا: ابن عطية الأندلسي (ت : ٥٤٢هـ) ومؤلَفُه: (المحرر الوجيز) :

كان ابن عطية يكثر في تفسيره من ذكر وجوه الاحتمالات التي يمكن حمل الآية عليها ناقلاً ذلك عن المفسرين وغيرهم، وكان كثير الاستشهاد بالشعر العربي، كما أنه يحتكم إلى اللغة العربية عندما يوجه بعض المعاني،

(١٤٢) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية: ٩/ ٦٣ (٧١٤٤).
(١٤٣) جامع البيان: ٥٠٣/٨.
(١٤٤) سورة النساء: [٨٣].
(١٤٥) ينظر: تفسير القرآن العظيم: ٣٤٥/٢، وروح المعاني: ٦٤/٣، وتفسير المنار: ١٥٧/٥.
(١٤٦) التحرير والتنوير: ٩٨/٥.

وهو كثير الاهتمام بالصناعة النحوية، كما أنه يتعرض كثيراً للقراءات وتوجيهها ويُنزل عليها المعاني المختلفة(١٤٧).

والحق أن إبن عطية يذكر الآية ثم يفسِّرها بعبارة عذبة سهلة، ويورد من التفسير المأثور ويختار منه من غير إكثار، وينقل عن ابن جرير الطبري كثيراً، ويناقش المنقول عنه أحياناً، كما يناقش ما ينقله عن غير ابن جرير ويرد عليه(١٤٨).

ومثال ذلك ما ذهب إليه من القول بتحمل النص عموم النعمة لا التخصيص بما ذكر عن حال بني إسرائيل من قوله تعالى ژ □ □ □ □ □ □ □ ژ (١٤٩) فأوضح قائلا: «وخصص بعض العلماء النعمة في هذه الآية، فقال الطبري: بعثة الرسل منهم ، وإنزال المن والسلوى، وإنقاذهم من تعذيب آل فرعون، وتفجير الحجر. وقال غيره: النعمة هنا أن دركهم مدة محمد ﷺ.

وقال آخرون: هي منحهم علم التوراة ، وجعلهم أهله وحملته.(١٥٠) قال القاضي أبو محمد : وهذه أقوال على جهة المثال، والعموم في اللفظة هو الحسن»(١٥١).

ثم إننا نرى أن البعض يذكرون من العام بعض أفراده لأنهم ما أرادوا القصر وإنما مجرد التمثيل(١٥٢)،

والآخرون بالعموم في معنى النعمة ،والقول لابن عطية وان كانت النعمة مفردة فلا يؤثر ،لأنها جنس فتسع القليل والكثير ، ويشهد لها قول الله تعالى ژ پ پ پ □ □ □ ژ (١٥٣) فقال نعمت ژ پ ژ والمقصود نِعمٌ بدليل قوله ژ □ □ ژ (١٥٤).

ثانيا: أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، ومؤلَفهُ: (البحر المحيط):

سلك أبو حيان في تفسيره منهجية بينها بعبارته التي ذكرها في مقدمته:

---

(١٤٧) ينظر: المحرر الوجيز:١٩/١ـــ٢٠.
(١٤٨) ينظر: التفسير والمفسرون:١٧٢/١.
(١٤٩) سورة البقرة: [٤٠] .
(١٥٠) جامع البيان: ١/ ٥٥٥.
(١٥١) المحرر الوجيز: ٧٥/١.
(١٥٢) ينظر: جامع البيان: ٥٥٥/١ـــ٥٥٦.
(١٥٣) سورة إبراهيم: [٣٤].
(١٥٤) ينظر: الوسيط: ١٢٧/١، ومعالم التنزيل: ١٠٩/١، والجامع لأحكام القرآن: ٣٣١/١، والتحرير والتنوير: ١/ ٤٥٢.

وربما أذكر الدليل إذا كان الحكم غريباً أو خلاف مشهور ما قال معظم الناس، بادئاً بمقتضى الدليل وما دَلَّ عليه ظاهر اللفظ مرجِّحاً له لذلك، ما لم يصد عن الظاهر ما يجب إخراجه به عنه متنكباً في الإعراب عن الوجوه التي تنزّه القرآن عنها، مبيِّناً أنها مما يجب أن يُعدل عنه، وأنه ينبغي أن يُحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب، إذ كلام الله تعالى أفصح الكلام [١٥٥].

ومن الأمثلة قوله تعالى: ژ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ژ ژ ژ [١٥٦] فنرى أن أبا حيان ذكر أقوالا: وهذا الإشهاد مندوب إليه عند أبي حنيفة، وعند الشافعية واجب في الرجعة، مندوب إليه في الفرقة.

وقيل في الرجعة فقط، والإشهاد شرط في صحتها، فلها منفعة من نفسها حتى يشهد.

وقال ابن عباس: الإشهاد على الرجعة وعلى الطلاق يرفع عن النوازل أشكالا كثيرة، ويفسد تاريخ الإشهاد من الإشهاد.

وفائدة الإشهاد أن لا يقع بينهما التجاحد، وأن لا يُتَّهَمَ في إمساكها، ولئلا يموت أحدهما فَيَدَّعِيَ الثاني ثبوت الزوجية ليرث.

أما رأيه فالظاهر وجوب الإشهاد على ما يقع من الإمساك وهو الرجعة، أو المفارقة وهو الطلاق[١٥٧].

المطلب الثالث:

جهود العلماء في التفسير المقارن في عهد الركود والجمود:

أولا: ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، ومؤلَفه: (تفسير القرآن العظيم):

نرى أن ابن كثير تميز في اختياراته وترجيحاته لأعم الأقوال واشملها موافقا أو مخالفا حسب ما يقتضيه منهجه، فهو يمتاز في طريقته أن يُرَجِّح بعض الأقوال على بعض، ويُضَعِّف بعض الروايات، ويُصحِّح بعضاً آخر منها، ويُعَدِّل بعض الرواة ويُجَرِّح بعضاً آخر. وهذا يرجع إلى ما كان عليه من المعرفة بفنون الحديث وأحوال الرجال.

(١٥٥) ينظر: البحر المحيط: ١/ ١٢.
(١٥٦) سورة الطلاق: [٢].
(١٥٧) ينظر: البحر المحيط: ١٠/ ١٩٨.

وهذا إن دل على شيء فانه يدل على ما كان يتمتع به من معرفة فائقة بعلم الحديث وكل ما يتعلق به من فنون. ومع ذلك تجده في بعض الأحيان يذكر الأدلة والآراء دون ترجيح لبعضها على بعض(١٥٨).

ومثال ذلك عند تفسير قوله تعالى: ژ □ □ □ □ □ ژ (١٥٩) ذكر أقوالا للمفسرين فيمن نزلت فيه الآية. فمنهم من قال أنها نزلت في حمزة وصاحبيه، وعتبة وصاحبيه، يوم برزوا في بدر، وقال قتادة: مصدق ومكذب.

وقال مجاهد: مثل الكافر والمؤمن اختصما في البعث.

وقال في رواية أخرى عنه وعن عطاء: هم المؤمنون والكافرون.

وقال عكرمة: هي الجنة والنار، قالت النار: اجعلني للعقوبة، وقالت الجنة: اجعلني للرحمة.

ثم قال بعدما ساق هذه الأقوال كلها: وقول مجاهد وعطاء: إن المراد بهذه الكافرون والمؤمنون، يشمل الأقوال كلها، وينتظم فيه قصة يوم بدر وغيرها؛ فإن المؤمنين يريدون نصرة دين الله، والكافرون يريدون إطفاء نور الإيمان وخذلان الحق وظهور الباطل. وهذا اختيار ابن جرير، وهو حسن(١٦٠).

ثانيا: محمد بن علي الشوكاني (ت:١٢٥٠هـ)، ومؤلَفُه: (فتح القدير):

وطريقة الشوكاني التي سلكها في تفسيره يكفينا في بيانها عبارته التي ذكرها في مقدمة هذا التفسير مبيناً بها منهجه فيه: «إن غالب المفسِّرين تفرَّقوا فريقين، وسلكوا طريقين:

الفريق الأول: اقتصروا في تفاسيرهم على مجرد الرواية، وقنعوا برفع هذه الراية.

والفريق الآخر: جردوا أنظارهم إلى ما تقتضيه اللُّغة العربية، وما تفيده العلوم الآلية، ولم يرفعوا إلى الرواية رأساً، وإن جاءوا به لم يصحوا لها أساساً.

وكلا الفريقين قد أصاب، وأطال وأطاب، وإن رفع عماد بيت تصنيفه على بعض الأطناب، وترك منها ما لا يتم بدونه كمال الانتصاب».

---

(١٥٨) ينظر: التفسير والمفسرون: ١/١٧٥.

(١٥٩) سورة الحج: [١٩].

(١٦٠) ينظر: تفسير القرآن العظيم: ٥/ ٤٠٥ـــ٤٠٦.

ثم قال بعد أن دلل على قوله هذا: «وبهذا يُعرف أنه لا بد من الجمع بين الأمرين، وعدم الاقتصار على مسلك أحد الفريقين، وهذا هو المقصد الذي وطنت نفسي عليه، والمسلك الذي عزمت على سلوكه إن شاء الله، مع تعرضي للترجيح بين التفاسير المتعارضة مهما أمكن واتضح لي وجهه»(١٦١).

ومما نص عليه الشوكاني من قوله تعالى: ژ □ ژ (١٦٢) أن فِيهِ إخبارا بحلول اللعنة على كاتم العلم، ثم اخْتَلَفُوا في المعنيِّ بِذَلِكَ:

أولا: أنهم أحبار اليهود ورهبان النصارى الذين كتموا أمر محمد ﷺ.

ثانيا: كل من كتم الحق وترك بيان ما أوجب الله بيانه، وهو الراجح، لأن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما تقرر في الأصول، فعلى فرض أن سبب النزول ما وقع من اليهود والنصارى من الكتم فلا ينافي ذلك تناول هذه الآية كل من كتم الحق.

وفي هذه الآية من الوعيد الشديد ما لا يُقَادَرُ قدره، فإن من لعنه الله، ولعنه كل من يتأتى منه اللعن من عباده، قد بلغ من الشقاوة والخسران إلى الغاية التي لا تُلْحَقُ، ولا يدرك كنهها(١٦٣).

المطلب الرابع:

جهود العلماء في التفسير المقارن في عهد النهضة الحديثة:

أولا: أبو الثناء محمود الآلوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، ومؤلَفه: (روح المعاني):

وهو عالم القرن الثالث عشر الهجري ويظهر من خلال كتابه مدى اطلاعه على آلاراء المختلفة فهو يذكر ألاقوال في المسألة من الصحابة والتابعين والأئمة الإعلام ويناقش تلك الآراء بإيراد استدلال كل منهم لما ذهب إليه مستدلاً لأصحابه من القرآن والسنة وأقوال الصحابة ويذكر أقوال التابعين ويستعين على ذلك بدلالة اللفظ على المعنى المراد منه وكذلك القواعد النحوية

(١٦١) فتح القدير: ١٤/١.
(١٦٢) سورة البقرة: [١٥٩].
(١٦٣) ينظر: فتح القدير: ١٨٧/١.

المعروفة لدى العلماء ويناقش الأحاديث والآثار بالسند والمتن ويأتي بأدلة من المعقول ليدعم ما ذهب إليه[١٦٤].

وما ذكره الآلوسي ورجحه عند تفسيره لقول الله تعالى: ژ چ چ چ چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ژ ژ □□ ک ک ک ک گ گ ژ [١٦٥] حيث أورد العديد من الأقوال التي لها علاقة بتفسير هذه الآية وما دار حول نسخها أو إحكامها.

فعن عائشة رضي الله عنها وغيرهم عنها قالت في معناه: انه لم يمت رسول الله حتى أحل الله تعالى له أن يتزوج من النساء ما شاء إلا ذات محرم {ما توفي رسول الله ﷺ حتى أحل الله له أن يتزوج من النساء ما شاء}[١٦٦] لقوله سبحانه: ژ □ □ □ □ پ پ پ پ ژ [١٦٧] وهذا ظاهر في نسخه فعن ابن عباس أنه قال في الآية حبسه الله تعالى عليهن كما حبسهن عليه ﷺ.

وذكر أبو حيان عن ابن عباس رضي الله عنهما وقتادة قال: لما خيرن فاخترن الله تعالى ورسوله جازاهن أن حظر عليه النساء غيرهن وتبديلهن ونسخ سبحانه بذلك ما أباحه له قبل من التوسعة في جميع النساء، وأن أبا السعود يسوق كلاما يفاد منه أن الآية محكمة، ويواصل الآلوسي بأنه ورد عن أبي بن كعب وجماعة منهم الحسن. واختاره الطبري واستظهره أبو حيان أنها محكمة [١٦٨]، وعن علي كرم الله تعالى وجهه وابن عباس. وأم سلمة ﵂ أنها منسوخة وروي ذلك عن عائشة رضي الله تعالى عنها، والظاهر على القول بأن الآية نزلت كرامة للمختارات وتطييباً لخواطرهن وشكراً لحسن صنيعهن عدم النسخ.

ومن الواضح أن الشيخ الآلوسي يرجح أن هذه الآية محكمة على ما سبق وما ذكر السيوطي من أدلة وقرائن أخرى فعن أم هانئ بنت أبي طالب قالت: {خطبني رسول الله فاعتذرت إليه فعذرني فأنزل الله هذه الآية فلم أكن أحل له أني لم أهاجر} فهي ليست ناسخة للآية، بل هي لتحريم زواجه أقاربه الذين لم يهاجروا معه مثل أم هانئ، وهي بنت عمه، وحل له من هاجر معه

(١٦٤) ينظر: التفسير والمفسرون: ١/ ٢٥٧.
(١٦٥) سورة الأحزاب: [٥٢] .
(١٦٦) سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ومن سورة الأحزاب، ٥/ ٣٥٦ (٣٢١٦)، والسنن الصغرى للنسائي، كتاب النكاح، باب ما افترض الله عز وجل على رسوله عليه، ٥٦/٦ (٣٢٠٥)، وقال الألباني صحيح الإسناد.
(١٦٧) سورة الأحزاب: [٥١] .
(١٦٨) ينظر: جامع البيان: ٣٠٤/٢٠، والبحر المحيط: ٤٩٦/٨، وإرشاد العقل السليم: ١١٢/٧.

منهن مثل زينب بنت جحش رضي الله عنها وهي ابنة عمته، وكان النبي ﷺ قد تزوجها قبل ذلك، أما بنات الخال والخالة فلم يكن له من المهاجرات أحد منهن(١٦٩).

ثالثا: الطاهر بن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ)، ومؤلَفهُ: (التحرير والتنوير):

نقد الطاهر ابن عاشور كثيرا من التفاسير والمفسرين، ورأى أن أحد أسباب تأخر علم التفسير هو الولع بالتوقف عند النقل، حتى وإن كان ضعيفا أو فيه كذب، وكذلك إتقاء الرأي ولو كان صوابا حقيقيا، فأصبحت كتب التفسير عالة على كلام الأقدمين، ولا همَّ للمفسر إلا جمع الأقوال، وبهذه النظرة أصبح التفسير تسجيلا يقيد به فهم القرآن ويضيق به معناه. ولكن المنهج هو أن يقف موقف الحكم بين طوائف المفسرين، تارة لها وأخرى عليها (١٧٠).

ومن الأمثلة عليه قوله تعالى: ژ چ چ چ چ □ □ □ □□ □ □ □ □ □□ □ ژ □ □ ژ (١٧١).

اختلف أهل التأويل في السبب الذي من أجله نزلت هذه الآية. فقال بعضهم: نزلت بسبب أعرابي كان همَّ بقتل رسول الله ﷺ فكفاه الله إياه، ثم روى بسنده عن محمد بن كعب القرظي وغيره قال: كان رسول الله ﷺ إذا نزل منزلاً اختار له أصحابه ﷺ شجرة ظليلة، فيقيل تحتها. فأتاه أعرابي فاخترط سيفه ثم قال: من يمنعك مني؟ قال: الله! فرعدت يد الأعرابي وسقط السيف منه، قال: وضرب برأسه الشجرة حتى انتثر دماغه، فأنزل الله الآية.

وقال آخرون: نزلت لأنه كان يخاف قريشا أو يهابهم، فأومن من ذلك(١٧٢).

قال ابن عاشور: «موضع هذه الآية في هذه السورة معضل، فإنّ سورة المائدة من آخر السور نزولاً إن لم تكن آخرها نزولاً وقد بلّغ رسول الله الشريعة، وجميع ما أنزل إليه إلى يوم نزولها، فلو أنّ هذه الآية نزلت في أول مدة البعثة لقلنا هي تثبيت للرسول، وتخفيف لأعباء الوحي عنه، كما أنزل قوله تعالى: ژ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ژ (١٧٣) وقوله: ژ □ □

(١٦٩) ينظر: لباب النقول في أسباب النزول: ١٦١.
(١٧٠) ينظر: التحرير والتنوير: ٨/١.
(١٧١) سورة المائدة: [٦٧].
(١٧٢) ينظر: جامع البيان: ١٠/ ٤٦٨، والمحرر الوجيز: ٢/ ٢١٨.
(١٧٣) سورة الحجر: [٩٤ ـــ ٩٥].

 ژ[١٧٤] إلى قوله: ژ ک ک ک ک گ گ ژ [١٧٥] فأما وهذه السورة من آخر السور نزولاً وقد أدى رسول الله الرسالة وأكمل الدين فليس في الحال ما يقتضي أن يؤمر بتبليغ، فنحن إذنْ بين احتمالين:

أحدهما: أن تكون هذه الآية نزلت بسبب خاص اقتضى إعادة تثبيت الرسول على تبليغ شيء مما يثقل عليه تبليغه.

والآخر: أن تكون هذه الآية نزلت من قبلِ نزول هذه السورة، وهو الّذي تواطأت عليه أخبار في سبب نزولها.

فأما هذا الاحتمال الثّاني فلا ينبغي اعتباره لاقتضائه أن تكون هذه الآية بقيت سنين غير ملحقة بسورة، ولا جائز أن تكون مقروءة بمفردها، وبذلك تندحض جميع الأخبار الواردة في أسباب النزول الّتي تذكر حوادث كلّها حصلت في أزمان قبل زمن نزول هذه السورة. وقد ذكر الفخر عشرة أقوال في ذلك، وذكر الطبري خبرين آخرين، فصارت اثني عشر قولاً»[١٧٦].

خاتمة البحث وأهم التوصيات.

ليس البحث في مثل هذا الموضوع بالأمر اليسير، لحداثته وندرة مصادره التي تبحث في دراسته بشكل متكامل، وبعد هذه الرحلة الطويلة، توصل البحث إلى جملة نتائج أهمها:

١. أن موضوع التفسير المقارن موضوع طويل لا يستوعبه مثل هذه البحث، لأن الاستطراد في مناقشة المسائل يحتاج إلى رسائل مستقلة، وحسبي أني فتحت بابه وأشرت إلى شيء من رؤوس مسائله.
٢. من المعلوم حداثة هذا اللون من ألوان التفسير في العصر الحديث، مع قدم في تواجده، بيد أن وجوده كمصطلح علمي بين صفوف أهل العلم؛ لم يكتب له النور بعد، فكان من الواجب إبرازه ووضع معيار له، إذ من يطلع على تحديد مرسم له لم يجد شيئاً ما يقارب في حسم مادته، وهو ما أوضحته وقمت بإبرازه حسب ما توصلت إليه في البحث والاستقراء لوضع حدٍّ لتعريفه، ذاك أنه يتناول أقوال المفسر ومنهجه واتجاهه، والتي بدورها خاضعة لمنهجية في الترجيح.

(١٧٤) سورة المزمل:[٥].
(١٧٥) سورة المزمل: [١٠].
(١٧٦) التحرير والتنوير: ٢٥٦/٦ــ ٢٥٧.

فضلا عن أن أصل الكلمة واقع الاختلاف فيها من جهة اللغة، غير أني بيّنت الآراء وتوصلت لرأي فيها، وهو ما أقره المجمع العلمي في القاهرة والقول بصحته، على أن المتنازع حاصل بين كون إطلاق اللفظ في الأصل على الموازن لا المقارن.

٣. ظهور جملة من الألوان المتعامل معها في تفسير النص القرآني، سواء إجماليةُ أم تحليليةُ أم موضوعيةُ، وقد أشبعت بحوثاً ومناظراتٍ، ولم يجعل لصاحبه الرابع ان يلتحق بهم الا ما نشهده في طرحنا، ليكتمل نصاب الأسرة بأبهى صورة، ولا ضير ان بينهما عموماً وخصوصاً، غير منفك أحدهما عن الآخر في رسم مشهد عظيم لتلك الخزينة القرآنية الكبرى في مفاهيم الدراسة القرآنية.

٤. إمتدت جذور التفسير المقارن لتبلغ العصر النبوي الأول وبعده عصر الصحابة ﷺ وهلم جراً، لتشهد وقائع الاختلاف بين علماء الأمة في الماضي والحاضر في جهدهم الجهيد، وهو مبثوث في مصنفاتهم وإشاراتهم عليه في مقدماتهم، وهو بذاته شاهد على درايتهم، لكن دونما تأصيل على النحو المطلوب، علماً أن ظهوره في الدراسات النظرية يرجع بداية النصف الثاني من القرن الماضي.

٥. أوضحت الدراسة أن القرآن الكريم جامع لجميع العلوم والفنون المعرفية، لذا يتوجب على الباحث المقارن إدراكها والانتباه إليها وجعلها نصب عينيه في التعامل معها دونما إهمال أحدٍ منها أو إغفالها حسب ما يقتضيه الآمر، وهو ما دفعني إلى عقد فصل كامل لتناول صلة التفسير المقارن بتلك العلوم والمعارف مع أمثلة يستنار بها للشروع فيه.

٦. لم يمنع الشرع من الاختلاف في التفسير، وهو مدعاة للتدبر والاجتهاد ضمن شروط وقيود، ومنه أبان بمتعلقات في أمرين اثنين: الأنواع والأسباب، وهما صلب مدار عمل المقارن، إذ لا يمكنه تحديد مساره دون إدراك نوعيه بقسميه المتنوع والمتضاد وما يجري لكل واحد من أحكام يتعامل معها إن وجد.

٧. ينتهي التفسير المقارن بالترجيح لكن لا بد من وجود آليات يعتمدها الباحث المقارن، لضرورة إتباع الخطوات المنهجية السليمة بتسلسل أناة في دراسة الآيات القرآنية التي وقع فيها اختلاف بين المفسرين، ويكمن ذلك في ضوء ما شرعت من مناحي التفسير المقارن المعتمد على تأصيل

تعريفه، ووضع منهجية ضمن خطوات علمية وعملية مع كمٍ من أمثلة تطبيقية ليتسنى للباحث المقارن إدراك ذلك.

٨. مواكبة التفسير المقارن الاتجاه العام ودراسة الكثير من القضايا المتعلقة بتفسير القرآن الكريم وعلومه دارسة استقرائية فاحصة، لا تتوفر إلا لمثل هذا النوع من الدارسات، إذ إن من المعلوم ان الدراسات السابقة حول مناهج المفسرين واتجاهاتهم لم تكتمل. الأمر الذي جعلها ميداناً رحباً في مجال التفسير المقارن الذي يقوم على الجمع والنقد والترجيح، وهذا ما تسعى الدراسة إلى تحقيقه في كثير من القضايا.

٩. استجماع بعض البذور التي قدمها المفسرون في خدمة الفهم للقرآن الكريم، وتوضيحها بالنقد والدراسة، والمحاولة للتصدي لكثير من الآراء التقليدية حول تفسير القرآن الكريم، وتقديم البدائل المرضية عن هذه الآراء خدمة ودفاعاً عن النص القرآني.

CONCLUSION

1.The comparative exposition is a long topic,and it's not easy enough to contain it in this research, but needs an independent research to discus it's issues,and it's fair enough for me to ope it and remark to the headlins of some issues.

2. We know well that, this type of exposition is new in our present time,but it's existence amng the jurisprudents as a scientific term doesn't known well,so it is necessary to signalize it an put rules or it. This what i clarified and signalized it according to wha i have founded in researching and extrapolation in order to give it a specified definiton,cause it takes care of sayings of jurisprudentan and his method.in addition to that, the origin of the word is a point of discussion and argument languagily, but i showed the opinions which i have fouded and gave my opinion which Jurisprudential academy in Kairo had admited it's rightness.but the point of argument is to give the absolute term originally on stabilitive not on comperative.

3.A group of types to explain the QURAN taste had appeared to dal with,wether it is totaly, analytically,or subjectively in order to reveal it in a perfect image to expose this huge great of HOLY QURAN.

4.The origins of comperative exposition had appeared since the first prophet age,and then the cmpanians age,and then,and then,to witness the stories of struggle among the scolars of the nation in past and in present time,and it is existed in their writing, and they refered to it in their preludes inspite of it's appearance in theoretical studies at the begining of last century.

5.The study showed that THE HOLY QURAN is a huge cabnit of all sciences and applicability arts,so the comperative researchr should realize this point and know well how yo deal with it without neglect any science or art,this which stimulates me to write a full section which vstigate the conection between these sciences and arts with comperative exposition.

6.ALSHAREA'A doesn't prohibits the diference in exposition,and this leads to plying and forethought but within limits and conditions,and this job is the speciality of the comparator,and he couldn't specifies his path without realize it's two types:the varietal and the oppositive.

7.The comperative exposition ends with preference,but there is must be mechanism which the comperative rsearcher depends on it in order to to follow the methodical steps to study the verses of QURAN which have the variances between expositors,and put a method through practical and scientifical steps supported with applied examples.

8.Continuing the comperative exposition the general direction,and study many issues which connected with expostion of the HOLY QURANand it's sciences inductively.It's known well that the past studies about the methods of expositors and their opinions doesn't complete,which open a wide field of comperative exposition, which based on gathering, criticizing,and comparing.

9. Assembling some results which the expositors presented to ease understanding THE HOLY QURAN,and stand against alot of traditional opinions about exposition of THE HOLY QURAN and give the satisfactory Replacements about these opinios in order to serve and stick up for THE QURAN TEXT.

أهم التوصيات:

١. ينبغي على الباحث المفسر المقارن أن يتحرى الصدق والصواب، وأن يخلص نيته لله في تبيين الحق للناس من أجل هدايتهم، وأن يعلم خطورة ما يتناوله ويعبر عنه فهو عندما يقول: هذا المعنى هو الذي يشير إليه قوله تعالى، فهو يفسر كلام رب العالمين.
كما ينبغي أيضاً أن يتصف المفسر أو الباحث بالصبر مع توفر الكفاءة العلمية المكتسبة حتى يميز الحق من الباطل ويقبله ويلتزم بالموضوعية، والتي هي حصر المعلومات ودراستها من غير تحيز لفكرة أو رأي سابق مع التقيد بالمنهج العلمي في التوثيق والاقتباس والإحالات.
٢. إعداد باحثين ومتخصصين للدراسة والتدريس وتوسيع نطاق العلم فيه، وإعداد مبلغين متخصصين في مجال المعارف القرآنية، لتوفير الأرضية لتأهيل مجتهدين في مجال التفسير المقارن.
٣. توفير الوسائل لتدريس الطلاب على أحدث المباني والأساليب المتطورة في مجال البحث، والاهتمام بتطوير القدرات العلمية، وتقويتها على النقد والمناظرة والتقييم للتيارات المختلفة، والرد على الأسئلة والشبهات الجديدة في مجال التفسير المقارن.

٤. توجيه طلبة الدراسات العليا إليه خاصة، وجعله منهجاً في الدراسات القرآنية عامة، والحث على عمل موسوعة للتفسير المقارن تضم جميع مجالاته الثلاثة منفردة إحداهما عن الأخرى، منها الخاص بأقوال المفسرين ومنها بالمناهج وأخرى بالاتجاهات.
٥. تكوين معاجم او دراسات خاصة بأنواع الاختلافات بين المفسرين وأسبابه، وكذا ضوابط الترجيح ليدرس كل على حد، وقد درست الترجيح بالسنة ليكون على غرارها.
٦. إنشاء مجلة علمية محكمة تعنى بالتفسير المقارن ومجالاته.

وأخيراً:

فهذا ما يسره الله وأعان عليه، أسأله ان يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وان ينفعني وكل ناظر فيه بما فيه من صواب، وان يجعله في ميزان أعمالي الصالحة يوم ألقاه.

وما كان في هذا البحث من خطا وزلل، فمني ومن الشيطان، واستغفر الله منه، وما كان فيه من صواب، فمن توفيق ربي الكريم، وله الفضل والمنة.

المصادر والمراجع

١. اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، للدكتور فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ ـــ ١٩٩٧م.
٢. الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ ـــ ١٩٧٤م.
٣. اثر اللغة في اختلاف المجتهدين، لعبد الوهاب عبد السلام طويلة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠١٠م.
٤. أحكام القرآن، للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي الاشبيلي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، مراجعة وتخريج: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ ـــ ٢٠٠٣م.

٥. اختلاف الصحابة، أسبابه وآثاره في الفقه الإسلامي، للدكتور أبو سريع محمد عبد الهادي، مكتبة مدبولي، القاهرة.
٦. أدب الاختلاف في الإسلام، للدكتور طه جابر العلواني، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، ١٤١٦هـ ـــ ١٩٩٥م.
٧. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت: ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٨. أسباب اختلاف الفقهاء، للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مكتبة الرياض الحديثة، الطبعة الثانية، ١٣٩٧ه ـ ١٩٧٧م.
٩. إستدراكات السلف في التفسير في القرون الثلاثة الأولى دراسة نقدية مقارنة، لنايف بن سعيد بن جمعان الزهراني، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، إشراف الأستاذ الدكتور عبد الله بن علي بن أحمد الغامدي، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، ١٤٢٧هـ.
١٠. أصول البيان العربي رؤية بلاغية معاصرة، لمحمد حسين علي الصغير، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
١١. أصول التفسير وقواعده، لخالد عبد الرحمن العك، دار النفائس، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
١٢. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـــــ ١٩٩١م.
١٣. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
١٤. بحوث في أصول التفسير ومناهجه، للدكتور فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، مكتبة التوبة، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ.
١٥. بحوث في اللغة والأدب، نظرية جديدة في دلالة الكلمة القرآنية، للدكتور عبد الصبور شاهين، الكويت، ١٩٨٧م.
١٦. البداية في التفسير الموضوعي، للدكتور عبد الحي الفرماوي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.
١٧. البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ ـــــ ١٩٥٧م.

١٨. تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي العباس الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
١٩. تأريخ الفقه الإسلامي، لمحمد علي السايس، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، القاهرة.
٢٠. التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،١٤٢٠هـ ـــ٢٠٠٠م.
٢١. التطور اللغوي التاريخي، لإبراهيم السامرائي، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٣م.
٢٢. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، لعبد التواب رمضان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.
٢٣. تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، للدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة،١٤٢٩ه ــ ٢٠٠٨م.
٢٤. التفسير أساسياته واتجاهاته، للدكتور فضل حسن عباس، مكتبة دنديس، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ـــ ٢٠٠٥م.
٢٥. تفسير الراغب الأصفهاني، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ)، الجزء الأول: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب، جامعة طنطا، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ ـــ ١٩٩٩م، والجزءان الثاني والثالث: من أول سورة آل عمران وحتى الآية ١١٣من سورة النساء، تحقيق ودراسة: الدكتور عادل بن علي الشِّدِي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ ـــ ٢٠٠٣م، والجزءان الرابع والخامس: (من الآية ١١٤ من سورة النساء ـــ وحتى آخر سورة المائدة) تحقيق ودراسة: الدكتورة هند بنت محمد بن زاهد سردار، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ ـــ ٢٠٠١ م.
٢٦. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، لابي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.

٢٧.تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية،١٤٢٠هـ ـــــ ١٩٩٩م.
٢٨. التفسير المقارن دراسة تأصيلية، للدكتور مصطفى إبراهيم المشني، مجلة الشريعة والقانون، العدد السادس والعشرون، ١٤٢٧هـ ـــ ٢٠٠٦م.
٢٩. تفسير المنار، لمحمد رشيد بن علي رضا بن محمد القلموني الحسيني (ت: ١٣٥٤هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
٣٠. التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، للدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـــــ ١٩٩٧م.
٣١. التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، للدكتورين احمد السيد الكومي ومحمد احمد يوسف القاسم، دار الهدى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ ـــ ١٩٨٢م.
٣٢. التفسير الموضوعي، للدكتور عبد الحميد محمود غانم، مجلة البيان، العدد: ١٦٥.
٣٣. تفسير سفيان بن عيينة، جمع وتحقيق ودراسة، أحمد صالح محايري، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـــ ١٩٨٣م.
٣٤. تفسير مجاهد، لأبي الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي (ت: ١٠٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـــ ١٩٨٩م.
٣٥. تفسير مجاهد، للإمام المحدث المقرئ المفسر اللغوي أبي الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي المخزومي، قدم له وحققه وعلق حواشيه عبد الرحمن الطاهر بن محمد السورتى، مجمع البحوث الإسلامية، إسلام آباد: ٨/١.
٣٦. التفسير والمفسرون في ثوبه الجديد، للأستاذ الدكتور عبد الغفور محمود مصطفى جعفر، دار السلام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـــــ ٢٠٠٧م.
٣٧. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت:٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٣٨.جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى،١٤٢٠هـ ـــــ ٢٠٠٠م.
٣٩. جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.
٤٠. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، شرح وتعليق الدكتور مصطفى ديب البغا، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٤١. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، شرح وتعليق الدكتور مصطفى ديب البغا، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٤٢. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ ـــــ ١٩٦٤م.
حجة الله البالغة، لأحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور المعروف بـ (الشاه ولي الله الدهلوي) (ت: ١١٧٦هـ)، تحقيق: السيد سابق، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ ـــــ ٢٠٠٥م.
٤٣. دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرآني، للدكتور احمد جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٦م.
٤٤. دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، لفتحي الدريني، دار قتيبة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
٤٥. دراسة الطبريّ للمعنى من خلال تفسيره جامع البيان، لمحمّد المالكيّ، نشر وزارة الأوقاف في المملكة المغربية، ١٤١٧هـ ـــــ ١٩٩٦م.
٤٦. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، لأبي زيد ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن محمد ابن

خلدون الحضرمي الإشبيلي (ت: ٨٠٨هـ)، تحقق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ ـــ ١٩٨٨م.
٤٧. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (ت:١٢٧٠هـ) ،تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٤٨.زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى،١٤٢٢هـ.
٤٩. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
٥٠. سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق:أحمد محمد شاكر (١،٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (٤،٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
٥١. سنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي السمرقندي (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـــــ٢٠٠٠م.
٥٢. السنن الصغرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ ـــ ١٩٨٦م.
٥٣. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م.
٥٤. علم اللغة، لعلي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.
٥٥. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٦. عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، لأبي عبد الرحمن شرف الحق محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر الصديقي العظيم آبادي (ت: ١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
٥٧. غريب الحديث، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، تحقيق: سليمان بن إبراهيم محمد العايد، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، ١٩٨٥م.
٥٨. الفتاوى الكبرى، لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـــ ١٩٨٧م.
٥٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، وعلق عليه: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ه.
٦٠. فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ) ، دار إبن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٦١. قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي (ت:٦٦٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٢. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.
٦٣. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـــ ٢٠٠٢م.
٦٤. لباب النقول في أسباب النزول، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، ضبطه وصححه: الأستاذ أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٦٥.لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن على المعروف بـ (ابن منظور) (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٦٦. مباحث في التفسير الموضوعي، للدكتور مصطفى مسلم، دار القلم، الطبعة الرابعة، ١٤٢٦هـ ـــ ٢٠٠٥م.
٦٧. مجاهد المفسر والتفسير، للدكتور أحمد نوفل، دار الصفوة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـــ١٩٩٠م.
٦٨. مجموع الفتاوى، لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ ـــ ١٩٩٥م.
٦٩. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٧٠. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـــ ٢٠٠٠م.
٧١. مختار الصحاح، لابي عبد الله زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ ـــ ١٩٩٩م.
٧٢. المدخل إلى التفسير الموضوعي، للدكتور عبد الستار فتح الله سعيد، دار التوزيع والنشر الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ ـــ ١٩٩١م.
٧٣. مدخل إلى تفسير القرآن وعلومه، للدكتور عدنان زرزور، دار القلم، دمشق، ١٤١٦هـ.
٧٤. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت: ٧٧٠هـ)، دار المكتبة العلمية، بيروت.
٧٥. معالم التنزيل، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي (ت: ٥١٠هـ)، تحقيق: محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحوش، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٩هـ.
٧٦. معجم الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات،

ومؤسسة النشر الإسلامي،مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ (قم)، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٧٧. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، دار الدعوة.
٧٨. معجم متن اللغة، لأحمد رضا ، دار مكتبة الحياة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٥٨م.
٧٩. مفاتيح الغيب، لأبي عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة،١٤٢٠هـ.
٨٠.المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بـ (الراغب الأصفهاني) (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٨١. المقارن، للدكتور مساعد الطيار، ملتقى أهل التفسير، www.tafsir.com.
٨٢. مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، للدكتور مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار المحدث، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
٨٣.مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ ـــ ١٩٧٩م.
٨٤. مقدمة في أصول التفسير، لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان،١٤٩٠هـ ـــ ١٩٨٠م.
٨٥. مقدمة في أصول التفسير، لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان،١٤٩٠هـ ـ ١٩٨٠م.
٨٦. مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت: ١٣٦٧هـ)، مطبعة عيسى ألبابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة.
٨٧. منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، لسامر عبد الرحمن رشواني، دار الملتقى، سوريا، حلب، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ـــ ٢٠٠٩م.
٨٨. منهج النقد في التفسير، للدكتور إحسان الأمين، دار الهادي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ ـــ ٢٠٠٧م.

٨٩. منهجية البحث في التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، لزياد خليل الدغامين، دار البشير، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـــ ١٩٩٥م.
٩٠. الموافقات في أصول الفقه، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بـ (الشاطبي) (ت: ٧٩٠هـ)، تحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار إبن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـــ ١٩٩٧م.
٩١. الموسوعة القرآنية المتخصصة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية إشراف وتقديم وزير الأوقاف الأستاذ الدكتور محمود حمدي زقزوق، المطابع التجارية، قليوب، مصر، ٢٠٠٣م.
٩٢. نقد الصحابة والتابعين للتفسير دراسة نظرية تطبيقية، للدكتور عبد السلام بن صالح بن سليمان الجار الله، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـــ ٢٠٠٨م.
٩٣. النكت والعيون، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بـ (الماوردي) (ت:٤٥٠هـ) ، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
٩٤. هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ه.
٩٥. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ـــ ١٩٩٤م.